نقابة الأطباء المصرية بين ثورتين

د. خالد عبد الرحمن

إهداء إلى

مي خديجة وسام

لا يمكن ان تمارس النقابة دورها النضالي في مناخ سياسي غير ديمقراطي، كما أنه لا يمكن أن يتحقق هذا المناخ السياسي الديمقراطي دون مشاركة نقابية من أسفل في النضال السياسي

مقدمة

يتحدث هذا الكتاب بشكل مبسط عما جرى داخل نقابة الأطباء (دار الحكمة) الواقعة في ٤٢ شارع القصر العيني، في الفترة ما بين تأسيسها في ١٩٢٠ في خضم ثورة ١٩١٩، وحتي جمعية يوم الكرامة العمومية في ٢٠١٦

يتناول الكتاب عدة قضايا منها الإطار القانوني الحاكم لنقابة الأطباء، والذى كشفنا أنه كان لاحقا على تأسيسها بكثير، ولكنه أثر أيما تأثير على طبيعة عضويتها، وعلى أدائها والسقف الذي لم تكن تستطيع تخطيه سوى باللوذ بجمعيتها العمومية، يتحدث عن التداخل الكبير بين العمالي والمهني والسياسي داخل نقابة

الأطباء، والتناقض الطبقي الكامن في طبيعة العضوية، هذا التناقض الذي أضعف من إمكانية التماسك على مطالب ناجزة والقتال من أجلها، وأخيرا يتحدث الكتاب عن الفرص الضائعة التي وفرتها الثورة المصرية ٢٠١١ لتحرير نقابة الأطباء من هذه القوانين الحاكمة والتركيبة الطبقية المتناقضة.

وأحب أن أنوه إلى أن الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٦ كنت شاهدا عليها بنفسي، حيث تشرفت بالانضمام لحركة أطباء بلا حقوق منذ ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، وكنت من المشاركين في تنظيم اضراب الأطباء أعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤، كما خضت انتخابات مجلس النقابة العامة والفرعية في سنوات ٢٠١١ و٢٠١٣، وشاركت في تأسيس رابطة العاملين بالصحة في ٢٠١٤.

وأحب هنا أن أوجه الشكر لكل من شاركني هذه المسيرة النقابية، وكل من ساهم في انجاز هذا الكتاب ليكون ذاكرة للأطباء ولعموم الطبقة العاملة، حتى لا تتكرر الأخطاء التي تم رصدها بهذا الكتاب في المستقبل.

ملاحظة: تم طمس بعض الأسماء والوثائق والصور لضمان الأمان الشخصي لأصحابها نظرا للظروف الحالية.

الإطار القانوني لنقابة الأطباء

تاريخيًّا، ظهرت فكرة انشاء نقابة الأطباء في ١٩١٨، لكن الفكرة أحبطت في الاجتماع الذي عقده الأطباء بدار الجامعة المصرية القديمة لصعوبة الوصول إلى اتفاق بين الأطباء المصريين والأجانب، ظلت الفكرة في عقول الأطباء حتى نشأت نقابة الأطباء عام ١٩٢٠ في خضم أحداث ثورة ١٩١٩ تحت اسم الجمعية الطبية المصرية، وتولى علي باشا إبراهيم صاحب الفكرة رئاستها في ١٩٢٦.[1] ثم أعلنت كنقابة في عام ١٩٤٠.

وقت ثورة ١٩١٩ كانت هناك موجة ضخمة من الاحتجاجات والإضرابات المرتبطة بالثورة مع ارتفاع الحس الطبقي العام، كما كانت هناك كذلك موجة ضخمة من تأسيس النقابات والجمعيات التي تجمع أبناء المهنة الواحدة في تنظيم واحد للدفاع عن مصالحها والمشاركة في الدفاع عن القضية الوطنية، وكانت بشكل خاص بين العمال والمتعلمين والموظفين وموظفي البنوك

[1] الموقع الرسمي لنقابة الأطباء المصرية

والفنادق والمحلات التجارية والصحفيين والترزية والنجارين والكهربائيين وعمال المطابع والخبازين والجرسونات والسائقين وميكانيكي السيارات وكتبة المحاميين وسائقي العربات والنقاشين والحلاقين لدرجة أن المانشيت الرئيسي للجريدة اليومية "لابورس اجيبسيان" في عددها الصادر في ٢١ أغسطس ١٩١٩ كان (السماء تمطر نقابات)[2]

ليتوج هذا المجهود النقابي المتواصل بتأسيس أول إتحاد عام للنقابات في مصر فبراير ١٩٢١ بمبادرة من القيادي اليساري جوزيف روزنتال، ثم تأسيس الحزب الاشتراكي المصري بعد ذلك بستة أشهر فقط، وكان مقر الاتحاد العام للعمال ومقر الحزب الاشتراكي المصري في نفس المبنى وفي شقتين متجاورتان[3]، مما يدل على مدى التداخل بين النقابي والسياسي وقتها.

كما يروي عبد العظيم رمضان في كتابة "تطور الحركة الوطنية في مصر" أنه خلال ثورة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي، القائد السري للوفد في غياب سعد زغلول، تعليمات لمقاومة حركة البلشفيك، وانتشار المنشورات الشيوعية وسيطرتها على النقابات العمالية، مما قد يضعف موقف الوفد في التفاوض أمام بريطانيا وامريكا (كان سعد ورفاقه يرون انه حتى تجد مصر في أوربا وأمريكا أنصار داعمين لقضية الاستقلال،

[2] كتاب مقالات في نقد الخطاب الطبقي للكاتب خالد عبد الرحمن
[3] كتاب تاريخ الحركة الشيوعية للكاتب عبد القادر ياسين

ينبغي ان يقاوم الوفد التوغل الشيوعي بين الطبقة العاملة، وفرض الوصاية البرجوازية على العمال عبر الإسراع بإنشاء النقابات المتصلة بحزب الوفد)

وهو ما أفلح فيه عبد الرحمن فهمي في زمن وجيز وبعث تقرير الى سعد زغلول بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩١٩ يقول فيه: "عممنا انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها، أثمرت المجهودات التي بذلناها في سبيل ذلك والحمد لله، وتشكلت لكل حرفة نقابة ولم يبق حرفة أو صنعة الا ولها نقابة، ولم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن، ليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة، نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية، وهي سلاح قوي لا يستهان به في الملمات، تجيب نداء الوطن بأسرع ما يمكن"[4] وهذا دليل آخر على التداخل الشديد بين السياسي والنقابي في التاريخ المصري

يجب هنا التنويه إلى أن نشأت النقابات في مصر سبقت ثورة ١٩١٩ بسنوات، وارتبطت بالأساس بصدور القانون الخاص بإلغاء نظام الحرف في ١٨٩٠، حيث أسست أول نقابة في مصر عام ١٨٩٩ تحت اسم "جمعية لفافي السجائر"، ثم تأسست "جمعية اتحاد الخياطين" في ١٩٠١، ونقابة المحامين في ١٩١٢، وكانت هناك تجربة الحزب الوطني بزعامة محمد فريد، والتي أولت اهتماما كبيرا بالنقابات وقامت بتأسيس نقابة الصنائع

[4] تطور الحركة الوطنية في مصر للمؤرخ عبد العظيم رمضان

اليدوية التي كانت تضم ٣٠٠٠ عامل في ١٩١٢ وكانت تضم عمال السكة الحديد والميكانيكيون والمعماريون والطباخون[5].

كان التكييف القانوني لنقابة الأطباء كما هو حال باقي النقابات التي تأسست في هذه الفترة غامض وغير واضح بين المهني والعمالي، وحينها "لم يكن هناك في نصوص القوانين المصرية ما يوجب صدور قانون خاص بتكوين النقابات والجمعيات كما لا يشترط صدور هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية" كما نص حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٠ مارس ١٩٤٠[6]

ومن الجدير بالذكر أنه قبل هذا الحكم بشهر واحد في ٢٤ فبراير ١٩٤٠ صدر حكم من محكمة الإسكندرية الكلية الأهلية يمنح العمال الحق في الإضراب حيث ذكر نص الحكم "وحيث ان من حق العمال في التوقف عن العمل فرادى وجماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع.. فلا جناح على العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على أن مصلحتهم تقتضي عليهم الامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلى إذاعة القرار"[7]

ثم صدر قانون الوفد رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ والذي وضع قيود صارمة على تشكيل النقابات وأسلوب انعقاد جمعيتها العمومية

[5] النقابات المهنية في مصر للكاتب الهامي الميرغني
[6] كتاب النقابات العمالية رؤية ثورية بوابة الاشتراكي
[7] نفس المصدر السابق

وانتخاب مجلس إدارتها وقام بإخضاعها للتفتيش الدوري، كما أعطى هذا القانون للحكومة سلطة مطلقة في حل النقابات إداريا، وحظر القانون تشكيل اتحاد عام للنقابات، ولم يسر هذا القانون على موظفو الحكومة والمجالس البلدية وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس والممرضون وعمال المستشفيات.

ومن هنا يبدو جليا أن نشأة نقابة الأطباء والنقابات المصرية عموما، كما هو حال النقابات عالميا، كانت من أسفل بمبادرة من أعضائها، وكان هذا سابق بكثير تاريخيا لعملية التأطير القانوني لها من أعلى من قبل الدولة، وأن الفصل بين النقابات المهنية والنقابات العمالية هو حدث تاريخي لاحق على تأسيس النقابات، كما أن التداخل بين النضال النقابي والنضال السياسي أيضا ظاهر بشكل قوي في التاريخ المصري كما هو الحال عالميا ومحاولات البرجوازية طمس هذا والتعتيم عليه تهدف إلى الحد من التأثير النقابي في المجال العام بالأساس.

عموما استقر رأي الدولة على الفصل التام بين النقابات العمالية والنقابات المهنية، واعتبار المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها مرافق عامة يتم انشاء نقاباتها بقانون من الدولة، ومنحها صلاحيات واسعة تحتكر من خلالها تسيير شئون المهنة، مثل حق منح تراخيص مزاولة المهنة، وتسيير الملفات التأديبية والعقابية في حق منتسبي المهنة، ليس هذا فقط، بل منح بدلات نقدية وعينية نيابة عن الدولة في بعض الأحيان، كما هو

الحال في نقابة الصحفيين، مما جعل منهم جهازا إداريا ينوب عن الدولة الى حد كبير.

هذا هو وجه الاختلاف الأكبر بين النقابات المهنية والنقابات العمالية في التجربة المصرية، حيث تنشأ النقابات العمالية بإرادة مكونيها، ويحكمها مبدأ الحرية النقابية رغم القيود عليها والتي ينظمها قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وما وضع عليه من تعديلات، (يتضمن هذا القانون وتعديلاته قيود على النقابات العمالية تعطي الحق لوزير العمل في أن يقوم بحل اللجنة النقابية والاتحاد العام إن دعوا العمال لممارسة حقهم في الإضراب).

وقد أكدت الأعمال التحضيرية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والخاص بالنقابات المهنية على هذا الانفصال بين النقابات العمالية والمهنية.

بهذا التكييف القانوني جرى الفصل بين النقابات المهنية والعمالية، بعد مرحلة تدجين واحتواء شملت كليهما خلال الحقبة الناصرية، بداية بإلغاء نقابات المنشآت في ١٩٥٩ والأخذ بنظام النقابة العامة على مستوى الصناعة، ثم استصدار قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤، والذي يشترط موافقة الاتحاد الاشتراكي على الترشح والانضمام لأي مستوى من مستويات مجالس النقابات العمالية (لم يكن هناك فصل واضح وقتها بين المهني والعمالي)

تم دمج النقابات في جهاز الدولة، وأعطي كثير من العمال وظائف رسمية براتب حكومي[8]، ثم جاء القانون رقم 45 لسنة 1969 المنظم لعمل نقابة الاطباء، والذي جعل من مؤسسات الدولة مرجعية دائمة للنقابة، وضمن رقابة صارمة على أداء مجلسها وسيطرة كبيرة على عضويتها، وألغي أي شكل من اشكال التعددية النقابية للمنتسبين للمهنة

فهو يشترط في مادته الأولى على أن النقابة تباشر نشاطاتها في إطار السياسات العامة للاتحاد الاشتراكي، ووفقًا للمادة (٣) لا يجوز مزاولة المهنة بأي صورة من الصور، إلا بعد القيد في الجدول العام للنقابة والتسجيل بالنقابة الفرعية، كما أن استمرار القيد شرط من شروط مزاولة المهنة، ولا يمكن تعديل هذا القانون سوى من الجهة التشريعية، كما أن اللائحة المنظمة رقم ٢٥٣ لعام ١٩٧٤ تنص على عدم جواز تعديلها إلا بعد موافقة وزير الصحة، وهو ما يعطي للدولة الوصاية الكاملة على قرارات الجمعية العمومية، والتي يفترض أنها السلطة العليا داخل أي تنظيم نقابي.

كما يقضى هذا القانون على خيار التعددية النقابية بالتبعية الإجبارية لكل ممارسي المهنة لنقابة واحدة، ولم يضع القانون أي شروط للحد الأقصى لدخل العضو بالنقابة، وهو ما خلق تركيبة غير متجانسة اقتصاديًّا واجتماعيًّا بداخلها كان لها أثر

[8] كتاب النقابات العمالية رؤية ثورية بوابة الاشتراكي

كبير (مع اتساع الفوارق الطبقية بين الأطباء منذ نهاية السبعينيات) في إضعاف أي إمكانية لخلق تماسك على مجموعة من المطالب الواضحة والناجزة، والتوافق على آليات لتنفيذها نظرًا للتناقض في المصالح بين مكوناتها، فمثلًا صاحب المستشفى الخاص لن يقبل بتحسين مستوى الخدمة بالقطاع الحكومي، أو عمل تأمين صحي شامل بالمجان، أو عمل كادر خاص للأطباء العاملين بأجر، فهذا يتعارض مع مصالحه المباشرة ويقتطع جزءًا من أرباحه، وكذلك تتعارض مصالح الأطباء ذوى المناصب الإدارية العليا مع الأطباء الشبان في المستشفيات، والمراكز الصحية، إذ يكون ولاء أصحاب المناصب، ومصالحهم مع السلطة التنفيذية أكثر بكثير من ولائهم ومصالحهم مع زملائهم الأطباء و أخيرا لم يضع القانون أي سقف لعدد فترات تمثيل العضو في مجلس النقابة، مما يفتح الباب أمام استمرار عضوية البعض لفترات طويلة، ويعيق تجديد دماء المجلس.

و قد كان إقرار هذا القانون وهذه اللائحة في الستينيات والسبعينات جزءًا من سياسة عامة استخدمتها دولة ضباط يوليو، لتأميم الحركة النقابية كجزء من تأميم الحراك الجماهيري بالكامل وإلحاقه بهيئة التحرير ثم الاتحاد الاشتراكي، ويجب ألا ننسى الصدام الكبير الذي جرى بين الضباط الأحرار، وهيئة التحرير، والقيادات العمالية المعارضة للديمقراطية والمؤيدة لعدم عودة الجيش لثكناته من جهة، وبين نقابة المحاميين

والصحفيين وأعضاء هيئة التدريس والقضاة وعمال الترام وغيرهم من العمال والقيادات النقابية المطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته في أزمة مارس ١٩٥٤من جهة أخرى، والتي أُطلق عليها أزمة الديمقراطية [9] والتي سنسرد بعض تفاصيلها في الفصل التالي

[9] كتاب الصراع السياسي والاجتماعي في مصر منذ قيام ثورة يوليو وحتى ازمة مارس للمؤرخ عبد العظيم رمضان

جنين الفصل بين النقابي والسياسي في مصر

مع الوقت بدأت في الفصل بين حركة ضباط يوليو ١٩٥٢ وبين أحداث مارس ١٩٥٤، الأولى كانت حتمية تاريخية مع انهيار العقد الاجتماعي القديم بحريق القاهرة وعدم وجود قوة مدنية في الشارع قادرة على القيام بتحرك لخلق عقد اجتماعي جديد لظروف شتى، بينما الثانية كانت انتصار للعقد الاجتماعي الذي فرضه عسكر يوليو برفضهم العودة للثكنات وترك السياسة للمدنيين ويجب هنا الا ننسى ان الدور الحاسم في هذا الانتصار يعود أيضا لقطاع من قيادات العمال - حتى لو كان نخبويا - حيث آمن هذا القطاع بما طرحه العسكر من عقد اجتماعي، وارتضى بعقد صفقة معهم "لنا الرخاء الاقتصادي والاجتماعي النسبي ولكم السياسة وأعبائها" وكان هذا إيذانا بخروج الطبقة العملة من الحياة السياسية وجنين الفصل بين النقابي والسياسي في مصر

وهذه نبذة مختصرة عن هذا الصدام الذى كان على إثر محاولات النقابات، كجزء من الحراك السياسي المنادي بالديمقراطية، تنظيم إضراب عام في ٢٨ مارس ١٩٥٤، قررته بالأساس الجمعية العمومية لنقابة المحاميين، وتجمعات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والجبهات الطلابية، وكان يجري التواصل والتنسيق مع نقابات مثل نقابة عمال الترام واتحاد عمال النقل العام، للمطالبة بعودة الجيش لثكناته، وانهاء الأحكام العرفية، والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وعودة الأحزاب السياسية.[10]

ولكن رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك الصاوي أحمد الصاوي توجه الى مقر هيئة التحرير بالقاهرة والتقى الصاغ أحمد طعيمة والصاغ إبراهيم الطحاوي، وابلغهما بما يحدث من دعاية للإضراب من اجل الديمقراطية داخل الاتحاد، وتم الاتفاق في جلسة لبعض القيادات العمالية المؤمنة بأن الثورة سوف ترفع مستوى العمال وتستجيب لمطالبهم (كان هناك لبس وقتها بين الثورة والانقلاب العسكري في وعي هذه القيادات فكان استمرار الثورة وفقا لدعاية هيئة التحرير تقتضي التخلص من الديمقراطية!!)

تم الاتفاق داخل هيئة التحرير على أن يتم القيام بتحرك استباقي نخبوي في 26 مارس، وتحريك مظاهرات معادية للديمقراطية،

[10] مقال 29 مارس أطول انقلاب على الديمقراطية في التاريخ المصري "جريدة الشروق" للكاتب عماد أبو غازي

واختير الصاوي أحمد الصاوي لقيادة هذا التحرك، رغبة في احتواء اتحاد عمال النقل ومنعه من المشاركة في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية المزمع اقامتها يوم 28 مارس، نظرا لقدرته على شل العاصمة، مستغلين اضراب قطاع من عمال النقل اعتراضا على نقل احد المحطات بغير رغبتهم، وتحويل هذا الاعتصام الى مرتكز لهم، وبالفعل بدأ الاعتصام المناهض للديمقراطية من قيادات عمالية بالأساس، وبشكل نخبوي بحت، وتم رفع شعارات مثل عدم السماح بقيام الأحزاب السياسية ورفض عودة الجيش لثكناته والمطالبة بتشكيل هيئة من النقابات والروابط والاتحادات والجمعيات تساند مجلس قيادة الثورة، وصدرت هذه البيانات وتمت اذاعتها عبر الراديو رغم عدم علم قواعد النقابات العمالية وعدم عرضها عليها من الأساس.

ومن الأمثلة الساطعة على نخبوية هذا التحرك، كان رفض عمال الترام المشاركة في اضراب يهدف إلى تصفية الديمقراطية رغم مشاركة رئيس النقابة زكي مخيمر فيه، وبرز هنا دور القيادي اليساري العمالي محمود فرغلي الذي تم الاعتداء الوحشي عليه من قبل عناصر عمالية وبوليسية، ثم تم إيقاف مركبات الترام بالقوة بواسطة عناصر انتظمت في مجموعات أمام مبنى الاتحاد لقذف المركبات بالطوب والحجارة لتكسيرها[11]

[11] كتاب الصراع السياسي والاجتماعي في مصر منذ قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس للكاتب عبد العظيم رمضان

أدي هذا الصدام إلى حل الضباط الاحرار لمجلس نقابة المحامين والصحفيين في 15 ابريل 1954، واعتقال المئات من عضوية النقابتين، وسيطرة التنفيذيين على نوادي اعضاء هيئة التدريس، والاعتداء على المستشار عبد الرزاق السنهوري بمقر مجلس الدولة، بتدبير من الضباط وتنفيذ من قبل بعض المتظاهرين الرافضين للديمقراطية والمؤمنين بالجيش، فيما عرف بعد ذلك في التاريخ ب "قصة ضرب السنهوري بالجزم على سلالم مجلس الدولة"، ثم كانت مذبحة القضاة الأولى في أواخر الستينيات ختام لتأميم الدولة للقضاء.

انتصرت وجهة النظر الجناح العمالي التي كانت تخلط بين الثورة والانقلاب وترفض عودة الجيش لثكناته وترى أن هذا في صالح العمال، وبالفعل التزم الضباط بتحقيق بعض المكاسب للعمال حيث توسعوا في بناء المصانع وتوفير فرص العمل، كما شغل العمال مناصب أعضاء في مجالس إدارات الشركات وحصلوا على حصة من الأرباح، وقاموا بالتأميم الذي حسن من دخول العمال والطبقة الوسطى وأحوالهم المعيشية.. الخ، ونحن نرى أن كل هذا كان من ضمن التكتيكات المتبعة لاحتواء النقابات والتنظيمات العمالية في ذلك الوقت، حيث كان أحد أهداف التوسع في السياسات الداعمة للطبقة العاملة والطبقة الوسطى اقتصاديًّا واجتماعيًّا هو تلطيف علاقة العمال مع الدولة، والسماح لها بتأميم العمل النقابي والسيطرة عليه دون مقاومة تذكر، وهكذا حققت الناصرية مكاسب للعمال، ولكنها حولت تنظيماتهم إلى

هياكل صفراء ميتة تعيش في كنف النظام، وتعمل في صفه، وضمنت ولاء البيروقراطية النقابية لها بشكل سياسي مباشر وفج.

عبد الناصر ونقابة الأطباء

كان اختيار عبد الناصر للنبوي المهندس "سكرتير نقابة الأطباء" وزيرا للصحة في اكتوبر ١٩٦١ لغزا، فالبعض يرجع الاختيار الي سلسلة الاحتجاجات التي قام بها الأطباء على حال الصحة في مصر والتي سبقت هذا الاختيار بشهور، والبعض يرجع الاختيار الى استشعار عبد الناصر لوجود تصور عند النبوي المهندس لإصلاح حال الصحة في مصر بالتزامن مع قرارات يوليو ١٩٦١ التي وصفت بالاشتراكية، ومنهم من يرجع الامر الى استشعار عبد الناصر أن النبوي المهندس طبيب اطفال ويشعر بالمريض دون أن يتكلم كما يبرر عمر طاهر في كتابه "صنايعية مصر"[12]، الا أن ما يقع في خاطري هو أن السبب الرئيسي لاختياره، بالإضافة لبعض مما سبق، كونه سكرتير عام لنقابة الاطباء منذ ١٩٥٠، وفي عهده لم تشارك نقابة الأطباء في أي فعل سياسي، وبالتالي كانت محل رضى من نظام يوليو

فنحن لم نجد خلال بحثنا صوتا لنقابة الأطباء في أزمة مارس ١٩٥٤ رغم المشاركة القوية لغيرها من النقابات في النضال من أجل الديمقراطية وقتها، كما أنه مثلا عند استشهاد الطبيب فريد حداد في المعتقلات الناصرية وفقا لكتاب عبد الناصر وحقوق

[12] كتاب صنايعية مصر للكاتب عمر طاهر

الإنسان (قصة عبد الناصر والشيوعيين) للمؤرخ عبد العظيم رمضان[13]، لم يسجل أي رد فعل على هذا الحدث الجلل، بل ولم نجد أي موقف أو تعليق مسجل لنقابة الأطباء عن اعتقال الأطباء مثل د. عبد المنعم عبيد ود. حمزة البسيوني ود. مختار السيد ود. شريف حتاته ود. صلاح حافظ ود. شكري عازر ود. رؤوف نظمي ود. فريد رمزي[14]، كما لم تتحدث النقابة في أي بيان لها عن الوضع الصحي للمعتقلين داخل السجون الناصرية سواء من الأطباء أو من غير الأطباء.

وهنا نود أن نورد قصتين لبيان علاقة النقابة بالسلطة في العهد الناصري.. الأولى خاصة بالد. عبد المنعم عبيد ومعركته داخل نقابة الأطباء، حيث حاول الد. عبد المنعم عبيد حشد جمعية عمومية في ١٩٥٩ للمطالبة بزيادة التمثيل الشبابي داخل مجلس نقابة الأطباء وجعل نصف عضويتها من الأطباء تحت ١٥ سنة خبرة بالعمل بمهنة الطب، وكان وقتها لا تزال سلطة الجمعية هي السلطة العليا داخل النقابة، وبالفعل اجتمعت الجمعية، ولكن الغريب والذي يستحق البحث هو انها رفضت الاقتراح، ربما بسبب المركزية الشديدة للنقابة والعصبوية التي اتسمت بها قياداتها، بالإضافة الى انحيازهم الصريح لنظام ٢٣ يوليو.

[13] كتاب عبد الناصر وحقوق الانسان (قصة عبد الناصر والشيوعيين) للمؤرخ عبد العظيم رمضان
[14] كتاب عبد الناصر والشيوعيين ج٢ للكاتب فخري لبيب

لتعود الدولة وتقوم بإقراره بعد عشر سنوات في القانون رقم 45 لعام 1969، ولكن رافق هذا سحب السلطة المطلقة التي كانت للجمعية العمومية قبل القانون كما ذكرنا آنفا، ويجب التنويه إلى أن هذا التحرك من قبل د. عبد المنعم عبيد ألقى به في السجون الناصرية لخمس سنوات.

والقصة الثانية هي قصة د. رشوان فهمي نقيب الأطباء المنتخب في سنوات ١٩٥٧ و١٩٦١ و١٩٦٥ مع جمال عبد الناصر، والد رشوان فهمي هو أحد أهم قيادات الاضراب الجزئي العام المفتوح في ١٩٥١ ضد حكومة النحاس، هذا الإضراب الذي استمر ٥٠ يوما للمطالبة بتحسين أحوال الأطباء، والطريف انه وقتها لم يتم مقاضاته او التعرض الأمني له!!

ولكن في عام ١٩٦٦ عندما انتقد د. رشوان فهمي خطاب عبد الناصر الذي قال فيه "نحن استطعنا ان ندير قناة السويس ولكننا لم نستطع إدارة القصر العيني" وكان عبد الناصر يقصد اهمال الأطباء وتخاذلهم، ورد د. رشوان في أحد المؤتمرات مدافعا عن الأطباء قائلا "أعطوا القصر العيني الإمكانات المتاحة لقناة السويس وسترون ما يمكن إنجازه"، وايده في ذلك الدكتور عثمان وهبي الذي علق بان د. رشوان رد للأطباء كرامتهم واعتبارهم

فقام نظام عبد الناصر بفرض الحراسة على د. رشوان فهمي ود. عثمان وهبي، وتم فصل د. رشوان فهمي من الاتحاد الاشتراكي

ومستشفى التأمين الصحي، كما اجتمع مجلس النقابة العامة بتحريض من السلطة وقام بفصل د. رشوان فهمي من عضوية مجلس النقابة ومن منصب نقيب الأطباء، حتى خط التليفون تم قطعه عن منزله[15].

وهنا نود الإشارة الى التأييد الكامل الذي كان يكنه د. رشوان فهمي لنظام عبد الناصر ودعمه له على كل المستويات طوال السنوات السابقة على هذا الصدام، ولكن بمجرد انتقاده العلني لتصريح واحد لجمال عبد الناصر كان هذا مصيره

عموما، برز اسم النبوي المهندس كأفضل من تولى مسئولية وزارة الصحة في تاريخ مصر، ليقوم بإعادة تخطيط قطاع الصحة، ويضع حجر الأساس لنظام الوحدات الصحية في الريف، فافتتح بنفسه أكثر من ٢٥٠٠ وحدة تخدم ستة عشر مليوناً من الفلاحين وتقدم لهم الدواء مجانا، كما كان أول من فكر في انشاء المستشفيات المتخصصة وعياداتها الخارجية، وأول من حول الإسعاف لوحدة عمل مستقلة بعيداً عن ميزانية المستشفيات، فأسس بهذا فكرة هيئة قوية بمحطات لاسلكي وأجهزة تنفس صناعي ونقل دم، وتحول الاسعاف من مجرد سيارة لنقل المريض لوحدة انقاذ وعلاج، وكان أول من تبنى الطب الوقائي وبرامج تطعيم الأطفال، ليغلق الباب أمام أوبئة كثيرة كان من الممكن أن تستوطن مصر مثل الدرن الرئوي،

[15] كتاب "أقوى من السلطة" للكاتب محمد الجوادي

كما أسس مشروع تنظيم الأسرة، واستطاع أن يضبط الصحة الانجابية محافظا على صحة المواليد وأعدادهم، كما استخدم الطب في دعم منظومة العمل والانتاج، فأسس نظام التأمين الصحي، الذى يتكفل بعلاج العاملين بمن فيهم المصابين بأمراض مزمنة بعد أن كان مصيرهم الموت، وطور نظام القومسيون الطبي الذى حدد لكل شخص العمل الذى يناسب حالته الصحية، وأسس معهد السمع والكلام ومعهد القلب.[16]

وأيضا في العهد الناصري طرحت أكثر من فكرة لإعادة صياغة وتشكيل نقابة الأطباء، مثل توسيع مظلتها لتشمل كل العاملين بتقديم الخدمة الطبية كالتمريض وغيرهم وهو ما لاقي معارضة شديدة داخل نقابة الأطباء وفشل النظام في تمريره، كما عمل النظام على توسيع مساحة قاعدة الأطباء الممثلين داخل نقابة الأطباء بداية في التوسع في عمل مقار نقابية بالأقاليم ونهاية بإصدار القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ الذي تحدثنا عنه سابقا.. اذن كانت كل محاولات السيطرة على نقابة الأطباء وإعادة هندستها جزءا من سياسة عبد الناصر للسيطرة على المجتمع واعادة هندسته بما يتناسب من مشروعه السياسي والاجتماعي.

[16] كتاب صنايعية مصر للكاتب عمر طاهر

صعود الإخوان

بانهيار العقد الاجتماعي بين الدولة الناصرية والطبقة الوسطى، وبداية عهد الانفتاح الاقتصادي، وإلغاء السادات في سنة ١٩٧٧ للاتحاد الاشتراكي واستبداله بالمنابر الثلاثة، صار قانون النقابات الخاص بحتمية انتماء عضويتها للاتحاد الاشتراكي معلقًا في الفراغ، وسقط ضمنًا هذا الشرط، وإن ظلت باقي القيود قائمة، خاصة المتعلقة بالنظام الانتخابي، والتي خدمت تنظيم الإخوان المسلمين إلى حد كبير، وهنا تجدر الاشارة الى طبيعة هذا النظام الانتخابي

نص القانون واللائحة المنظمة لعمل نقابة الأطباء على تحديد الإطار القانوني العام الذي تجري فيه الانتخابات النقابية بما يصب في صالح التنظيمات الكبيرة، فوفقًا للمادة (١٨) من

قانون ٤٥ لعام 1969"يشترط على المرشحين في النقابة العامة، وعددهم ٦ أعضاء فقط، كل تجديد نصفي الترشح في كل أنحاء الجمهورية"، بما يعني الوصول لآلاف الأطباء موزعين على ٢٩ محافظة من الإسكندرية وحتى أسوان، مما يعني استحالة الوصول لجموع الناخبين دون تنظيم قوي وقدرات مالية عالية.

وكذلك مندوبي القطاعات، فمندوب قطاع شرق الدلتا مثلًا، وهو واحد فقط في كل تجديد نصفي يجب عليه الوصول للأطباء في ٨ محافظات وهي (دمياط – الدقهلية – الشرقية – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – شمال وجنوب سيناء – البحر الأحمر)، كما أن المرشحين بالنقابة الفرعية وعددهم أربعة أعضاء كل تجديد نصفي، لم يراعَ أثناء تحديد أعدادهم وآلية اختيارهم لتمثيل الإدارات الصحية، والمستشفيات الكبيرة، ودون حتى مراعاة للفارق بين المحافظات الصغيرة، والمحافظات الكبيرة.

كما تنص المادة رقم (٤١) من اللائحة المنظمة على إقامة الانتخابات بصناديق اقتراع في النقابة الفرعية فقط، مما يضع عقبات أمام التصويت خاصةً في المحافظات الكبيرة، كما يسمح للقوائم المدعومة من التنظيمات الكبيرة أو المدعومة من الدولة بحشد الأتوبيسات يوم الانتخاب، مما يخلق حالة من

الزحام والتكدس أمام صناديق الاقتراع، ويدفع بعض الأطباء خاصة غير المسيسين للملل والنفور من المشاركة.

وهذا يعني ضمنيًّا أن الأكثر قدرة على الوصول لإدارة النقابة في الغالب هم إما قوائم المدعومين من الدولة، أو من أصحاب المستشفيات الكبرى، أو من مديري المستشفيات والمديريات والذين تم اختيارهم للمناصب وفقًا لتقارير أمن الدولة، وإما أعضاء من تنظيم قوي مثل تنظيم الإخوان المسلمين.

بالطبع لا يمكن الفصل بين ما حدث في نقابة الأطباء في تلك الفترة عن التغيير العام الذي شهدته مصر بالصعود الكبير لحركات الإسلام السياسي، والتي بدأت من النشاط الطلابي في الجامعة منذ السبعينيات، وانخرطت في مواجهات انتخابية وجسدية شرسة مع طلاب التيارات اليسارية والناصرية في معظم الجامعات، لترث هي عمليًّا الاتحاد الاشتراكي داخل الجامعات ثم النقابات، خاصة مع دعم السادات، الذي أراد تصفية المعارضة اليسارية والناصرية بالجامعات جزءًا من دعم سياسته الجديدة التي وضعت ٩٩% من أوراق اللعبة في يد أمريكا.

كانت الخطوة التالية لهذا الجيل من الإسلاميين، والذي تصدره أسماء مثل عبد المنعم أبو الفتوح، وأبو العلا ماضي، وحلمي الجزار، وأسامة رسلان، وعصام العريان وغيرهم، هو العمل داخل النقابات المهنية، ومن ثم استغلال فترة الانفتاح السياسي

في أوائل عصر مبارك لحيازة أغلبية مقاعد هذه النقابات، في الحقيقة لم يحدث ذلك بالصدفة، وإنما قدم الإسلام السياسي تطويرًا جديدًا لشكل العمل النقابي، جذب قاعدة كبيرة من عموم الأطباء والمهنيين لدعمهم.

فقد طرح الإخوان مفهوم النقابة الخدمية، فبدلًا من أن يكون دور النقابة الدفاع عن مصالح أعضائها وانتزاع حقوقهم من الدولة باستخدام أدوات نضالية، مثل المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، روَّج الإخوان لمفهوم النقابة التي تخفف عن أعضائها وطأة العيش وغلاء الأسعار، وتعينهم على الحياة بشكل كريم، عبر خلق شبكات تكافلية ومعارض سلع معمرة بأسعار مخفضة، لذا خلا تاريخ نقابة الأطباء في الثمانينات من الإضرابات والاعتصامات ضد نظام مبارك، أو حتى الاحتجاج على التدهور المستمر للرعاية الصحية، لكنه امتلأ بالعشرات من معارض السلع المعمرة والرحلات الترفيهية الرخيصة للأعضاء، وقروض الشقق السكنية والسيارات، والقروض الشخصية، ومشروعات العلاج المخفض، كانت النقابة تتحرك لسد الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة عن دعمها الاجتماعي لمواطنيها، لكنها لم تكن تتحرك لفضح ووقف هذا الانسحاب، كما أن الدولة تغاضت عن هذا لما يقوم به الإخوان من تخفيف للعبء عن كاهلها.

جدير بالذكر أن الثمانينيات كانت أيضًا هي بداية ظهور شبكة المراكز والمستوصفات الخيرية، والتي مثلت استثمار رأس مال ضخم للجماعة وأنصارها العائدين من الخليج، ومتنفسًا لزيادة دخل الأطباء المطحونين في وزارة الصحة، ومخرجًا للمريض الفقير من غياب الدولة عن تقديم الرعاية الصحية بعد تدهور مستوى المستشفيات العامة والمراكز الصحية الحكومية.

وهكذا بقدر ما طبقت الدولة سياسات التقشف والليبرالية الجديدة، وانسحبت من دورها الاجتماعي، بقدر ما زاد الإخوان في النفوذ والتأثير والحجم واحتلالهم لهذا الفراغ سواء سياسيًّا ونقابيًّا، ومن الجدير بالذكر أن اليساريين والناصريين والليبراليين "القوى المدنية" اختارت نقابيًّا تكتيك اليسار الستاليني نفسه على المستوى السياسي، وانحاز معظمهم للدولة في مواجهة خطر التطرف الإسلامي والصعود الإخواني والقوى الظلامية وفق تعبيراتهم، ونتج عن هذا تحالف بعض الكوادر اليسارية والليبرالية النقابية مع كوادر الحزب الوطني أو حتى مع بعض الانتهازيين في مواجهة الإخوان، والمحصلة كانت خطابًا نخبويًّا داخل النقابات، أدى لاضمحلال التأثير النقابي للتيارات اليسارية والمدنية وانخفاض حجم المؤيدين لها خلال تلك الفترة، وهو ما حدث نفسه على المستوى السياسي.

كان الاختيار محسومًا بالنسبة للغالبية العظمى من الأطباء في هذه الفترة، ففي ظل غياب أي بديل نضالي يطرح تصورًا مختلفًا

للعمل النقابي، كان الاختيار دومًا بين الحزب الوطني وآلته الحزبية المنتشرة على مستوى الجمهورية، أو جماعة الإخوان وآلتها التنظيمية الضخمة، والتي كانت تنمو بمعدلات خرافية، وبالفعل نجح الإخوان باكتساح في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٨، ليس هذا فقط، بل إن الإخوان نجحوا في عقد مؤتمر داخل نقابة الأطباء في ١٩٩٠، ضم ممثلين عن العديد من النقابات المهنية، وطرح عدد من المطالب الديمقراطية على مبارك، مثل إلغاء قانون الطوارئ، ورفع القيود عن الصحافة، ووضع ضمانات لنزاهة الانتخابات وتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني[17]، وهو المؤتمر الذي خلق الصدام مع الدولة منذ التسعينيات، لتنتهي الثمانينيات بسيطرة ساحقة للإخوان على معظم النقابات المهنية، وعلى رأسها درة التاج –نقابة الأطباء- وفشل ذريع للحزب الوطني والتيارات اليسارية على مستوى معظم النقابات المهنية.

[17] https://www.beirutme.com/?p=15404

قانون ١٠٠ وتجميد النقابات

مع نهاية الثمانينيات كان النظام قد شعر بخطورة صعود التيار الإسلامي وسيطرته على النقابات المهنية، بالتزامن مع رغبته في تمرير سياسات صندوق النقد الدولي، وتدشين مرحلة جديدة في سياسات الليبرالية الجديدة بقوانين الخصخصة الشهيرة، مثل قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١، وقانون تحرير إيجارات الأراضي الزراعية لعام ١٩٩٧، و تسريح الآلاف بالمعاش المبكر بالتزامن مع خصخصة شركات القطاع العام، كان النظام يتقدم في إجراءات التقشف والإفقار بقسوة غير مسبوقة، ويضع ملايين المصريين تحت رحمة قوانين السوق، لذا كان لا بد من كسر الحركة العمالية والسيطرة الكاملة على النقابات، فجرى اقتحام إضراب عمال الحديد والصلب في ١٩٨٩، والتضييق على الإخوان والمعارضة في المجالس البرلمانية، ومن ناحية أخرى كانت مناقشة قانون تجميد النقابات رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ سيئ السمعة والمسمى "قانون ضمانات ديمقراطية النقابات المهنية" والذي تم تمريره تحت شعار (القضاء على ديكتاتورية الأقلية)، في حين فرضته الدولة حقيقة لمنع سيطرة الإخوان على النقابات المهنية بعد مؤتمرها الذي نوهنا لو في الفصل السابق، وللأسف قابلته بعض الأحزاب المدنية وقتها بالتهليل والتصفيق.

لا يعني هذا عدم وجود معارضة للقانون، فقد عارض النواب خالد محي الدين وفكري الجزار القانون، كما نشرت الأهرام مقالا لإبراهيم نافع يعلن فيه عن معارضة التيار الليبرالي داخل الحزب

الوطني للقانون، الا أن كل محاولات معارضة القانون باءت بالفشل[18]. ولكن ما غاب عن ذهن غالبية المعارضين للقانون وقتها أنه حتى في حال عدم إقراره، فلا تزال النقابات مقيدة بغياب حق التعددية النقابية، ولا زال يشترط لممارسة المهنة عضوية النقابة والحصول على تصريح المزاولة منها، مما يقضي على مبدأ الحرية النقابية من الأساس

وبالعودة لسياقنا، كشف إقرار هذا القانون عجز الدولة عن مواجهة الإخوان في الانتخابات، حيث فشلت الدولة برغم التضييق والتعسف في وقف تقدم الاخوان في انتخابات النقابة، واكتسحت كوادر الإخوان في انتخابات ١٩٩٢ معظم مقاعد نقابة الأطباء بعد الوصول إلى صيغة توافقية مع رمز الحزب الوطني حمدي السيد.

ولهذا استخدم النظام إقرار هذا القانون ضمن أكثر من تكتيك لوقف تقدم الإسلاميين داخل النقابات، الأول كان تمرير القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ كما سردنا في السابق، وسلب هذا القانون من الجمعية العمومية حقها الطبيعي في تنظيم وإدارة شئونها، وأكد على الفصل بين النقابات المهنية والنقابات العمالية، كما عطل الانتخابات واشترط لإجرائها موافقة رئيس محكمة جنوب القاهرة، أو عقد جمعية عمومية تضم ٥٠٪ من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة في الجولة الأولى، والثلث في الإعادة، على ألا

[18] النقابات المهنية في مصر للكاتب الهامي الميرغني

تجرى الانتخابات في أوقات العطلات الرسمية، وغيرها من الشروط التعجيزية، مما منع قيام انتخابات حتى سقوط القانون بقرار المحكمة الإدارية العليا في الأول من يناير (كانون الثاني) ٢٠١١، وبعد الحكم مباشرة كان يجري الإعداد لقانون أشد للمناقشة والإقرار بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣، ولكن قيام ثورة يناير حال دون ذلك، وأعادنا إلى قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٩.

والتكتيك الثاني كان فرض الحراسة على بعض النقابات المهنية مثل نقابة المهندسين والمحاميين بتعيين مسيرين من خارج النقابة يتولون الاشراف المالي والإداري عليها، وتحريك عناصر موالية للدولة داخل هذه النقابات لرفع دعوى حراسة على حساباتها المصرفية وممتلكاتها.

والتكتيك الثالث كان عمل قبضات أمنية لعدد من العناصر الناشطة داخل النقابات المهنية، مثل عصام العريان، وأبو الفتوح وغيرهم. وهكذا انتهى الوضع في التسعينيات بحالة من توازن الضعف داخل نقابة الأطباء مع حسم الوضع بباقي النقابات لصالح فرض الحراسة مثل نقابة المهندسين، لتظل نقابة الأطباء متنفسًا للإخوان، بشرط أن يكون حمدي السيد العضو بالحزب الوطني هو النقيب والمتحدث الرسمي للنقابة، والحرص على عدم الصدام مع رأس الدولة، استمر هذا الشكل حتى مطلع الألفية الجديدة.

أطباء بلا حقوق

في سياق تصاعد موجة الإجراءات النيوليبرالية والتحرير الجزئي لسعر الصرف وغيرها من الإجراءات التقشفية، والقرارات التعسفية في حق المواطنين، ارتفع عدد شباب الأطباء المتضررين، وازداد حنقهم الناتج عن الدفع بهم بعيدًا عن دفء الطبقة الوسطى، والاضمحلال التدريجي في فرصهم للنجاة والصعود الطبقي وإمكانية الخلاص الفردي، بالإضافة إلى توفر مساحات أكبر للعمل السياسي والنقابي في العقد الأول من الألفية الجديدة، سمح بها مبارك ربما في إطار سعيه لتحسين صورته أمام الغرب تمهيدًا لتوريث الحكم لولده جمال، وربما للتنفيس وتخفيف حدة الغضب الشعبي، وربما كلاهما معا

ليسمح بانتخابات رئاسية تعددية، وتظهر قبلها اللجنة الشعبية لدعم فلسطين وحركة كفاية وحركة استقلال القضاء، وهي تحالفات تجاوزت الكثير من الأمراض النخبوية السابقة وسعت لعمل جبهات سياسية وشعبية واسعة للضغط من أجل زيادة هامش الحرية والحركة.

انعكس هذا المناخ بالطبع على أداء نقابة الأطباء، حيث قام مجلس النقابة المحسوب على جماعة الإخوان في عام ٢٠٠٥

بمطالبة مجلس الشعب بإنهاء حالة الطوارئ، ورفع القيود المفروضة على الأحزاب، وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت النقابة رفضها للتعديلات الدستورية التي تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات الرئاسية، ولم تخل تلك البيانات الصادرة من مجلس النقابة أو الجمعية العمومية من مطالبات بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وكذلك قام المجلس بالعديد من الزيارات (رسمية وغير رسمية) للوقوف على الحالة الصحية لأعضاء مجلس النقابة المعتقلين والرعاية الصحية المقدمة لهم، وقام بعقد المؤتمرات وإصدار البيانات للمطالبة بالإفراج عنهم، كما قام المجلس بدعم أسر الاطباء المعتقلين ماديًا ومعنويًا، إلا أن ما كان يعيب كل هذه التحركات هو تحزبها واقتصارها على المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، فجماعة الإخوان لم تسع لعمل جبهات واسعة داخل النقابة مستندة في ذلك إلى تحقيقها الأغلبية المطلقة، مما أصاب عقول أعضائها بالتكلس والتيبس، خاصة مع غياب الانتخابات لسنوات طويلة، ومن ناحية أخرى كان لغياب الرؤية العمالية والطبقية داخل الجماعة، التي تسيطر على قياداتها رؤى إصلاحية محافظة تغلب الشكل الخدمي وتعادي فكرة الصراع الطبقي والحراك العمالي من أسفل، دور كبير في الحد من ممارسة الأدوات النضالية من اعتصام وإضراب داخل النقابة

كما نجد ظلال دائمة لتوازنات الجماعة في الواقع السياسي على قرارات مجلس النقابة ومواقفها، حيث استخدمت الجماعة، في

ظل حالة الانسداد السياسي ومنعهم من تكوين حزب، نقابة الأطباء كمنبر حزبي يعبر عن توجهاتها وتحالفاتها، فمثلًا عند قيام انتفاضة السادس من أبريل ٢٠٠٨، التي أعلنت الجماعة عدم مشاركتها بها، اكتفى مجلس نقابة الأطباء بإرسال خطاب للنائب العام يدين فيه تعامل الشرطة مع مصابي الأحداث وتقييدهم في المستشفيات أثناء تلقي العلاج باستخدام الكلابشات، ومثال آخر هو تعطيل قرار جمعية عمومية بالإضراب في ٢٠٠٧ حتى لا يؤثر هذا على علاقتهم بالسلطة، وهذا الموقف بالذات كان الشرارة الأولى لظهور حركة "أطباء بلا حقوق".

ظهرت حركة «أطباء بلا حقوق» في أواخر ٢٠٠٧، وكانت بشكل ما عبارة عن تحالف سياسي واسع على أرضية نقابية، حيث كان مؤسسي الحركة كلهم من المسيسين، منهم من كانوا أعضاء في "حزب التجمع" و"حزب العمال الشيوعي المصري" و"حزب العمل" و"تنظيم الاشتراكيين الثوريين" وحتي شباب من "تنظيم الإخوان المسلمين"، في خليط من شباب وشيوخ عاملين بالمهنة، أغلبيتهم المطلقة من العاملين بمستشفيات وزارة الصحة، وكانت أهدافهم متفاوتة، ما بين تحقيق كادر الأطباء، أو تحسين منظومة الصحة، أو القضاء على سيطرة الإخوان داخل النقابة، أو توجيه سهام النقد للشكل الخدمي الذي يروج له مجلس الإخوان عن النقابة.

وهنا تجدر الإشارة إلى مفارقة طريفة، وهي أن نشأة الحركة، والأغلبية المطلقة لكوادرها المؤسسة كانوا من المشتغلين بالسياسة، ولولا خبرة وإصرار هؤلاء ما نجح الكيان في التشكل والاستمرار، وبالرغم من ذلك فأحد أهم الخلافات التي ثارت داخل الحركة في مرحلة ما بعد الثورة كانت عن علاقة السياسي والنقابي، والتي على إثرها جرى التخلص من معظم الشباب المسيس داخلها.

كما يجب هنا ان نشير الى تزامن صعود حركة أطباء بلا حقوق مع بدأ حركة تشكيل النقابات المستقلة، والاعلان عن تأسيس أول نقابة مستقلة في مصر، وهي نقابة الضرائب العقارية في يونيو ٢٠٠٨ بعد سلسلة طويلة من الوقفات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات، كان آخرها الاعتصام البطولي لموظفي الضرائب العقارية في شارع حسين حجازي بالقصر العيني، والذي استمر لـ ١١ يوما كاملا، انتصر فيه موظفو الضرائب العقارية، انتصارا ساحقا، وحصلوا على جزء مهم من مطالبهم، بضمهم رسميا إلى وزارة المالية ومساواة العاملين بالأقاليم مع زملائهم العاملين بالمصلحة في القاهرة، لتعلن اللجنة العليا للإضراب بها عن نقابتها المستقلة بقيادة كمال أبو عيطة[19]، ومثلت هذه النقابة بشكل ديمقراطي شمل كل المحافظات.

[19] https://revsoc.me/workers-farmers/mwzfw-ldryb-lqry-ylnwn-nqbthm-lmstql/

كما ظهرت حركات أخرى مثل "مهندسون ضد الحراسة" و"معلمون بلا نقابة"، وتم تأسيس نقابة الفنيين الصحيين في ٢٠١٠ لتكون ثاني نقابة مستقلة في مصر.

فكانت بلا حقوق أيضا انعكاس لحالة الرغبة في التحرر، ليس فقط من أسر الشكل النقابي الرسمي الذي كان يسيطر عليه الاخوان والحزب الوطني، ولكن بشكل لا واعي من أسر هذا الفصل القاطع بين ما هو عمالي وما هو مهني، كما انها كانت في أغلب عضويتها من الأطباء العاملين بوزارة الصحة مما جعل توجهاتها الطبقية واضحة.

سعت بلا حقوق إلى الخروج من أسر العمل النخبوي الضيق، والتعبير بصدق عن مطالب الأطباء بجهد وعرق مؤسسيها، والمثابرة على الفهم والتعبير عن مطالب الأطباء وهمومهم الحقيقية، والتوسع في دعم كل قطاعات العاملين بالصحة والدفاع عن حق المواطن في الصحة، كما كان مفهوم النقابة المناضلة والمدافعة عن حقوق كل الأطباء العاملين بأجر الذي طرحته الحركة، يتحدى بعمق مفهوم النقابة الخدمية الذي يروج له الإخوان، كما يتحدى في العمق مفهوم النقابة التي تعبر عضويتها عن مصالح متضاربة، حيث تضم الأطباء العاملين بأجر إلى جوار الأطباء أصحاب المستشفيات الخاصة والأطباء العاملين بالجهاز التنفيذي للدولة.

وبالفعل نجح بعض الأفراد، الذين سيشكلون الحركة بعد ذلك، في الحصول على قرار بالإضراب في الجمعية العمومية ٢٠٠٧، ولكن مجلس النقابة بقيادة حمدي السيد[20]، عطل القرار قبل تنفيذه بأيام، في مخالفة صريحة لقانون النقابة واللائحة المنظمة لها، كما نلمس حالة التوتر الذي خلقته تحركات عضوية بلا حقوق، فيما كتبه عصام العريان[21] للدستور في ٢٠٠٩ تعليقًا على "كادر الأطباء". فقد كتب أن مجلس النقابة الحالي يسعى لإقرار "كادر الأطباء" بأدب، وبطرق سلمية حضارية، بينما هناك جماعات أخرى تطالب بالكادر وتسيء لصورة الأطباء، وتريد أن تحرق البلد[22]، مشيرًا بالطبع إلى "حركة بلا حقوق".

كما توسعت مظلة الحركة لتدافع عن كل العاملين بالقطاع الصحي وحتى الدفاع عن حقوق حديثي التخرج من كلية الطب، حيث كنت شاهدا ومشاركًا كممثل عن الحركة في دعم اعتصام أخصائيات التمريض بجامعة المنصورة في ٢٠٠٩، وقيادة حملة جمع توقيعات لرفض نظام التكليف لدفعة أطباء المنصورة ٢٠٠٧، وعمل أول مؤتمر صحافي داخل نقابة أطباء المنصورة في ٢٠٠٩، والذي حضره مئات الأطباء الشباب، وتشكيل وفد من أطباء التكليف لزيارة الوزارة والنقيب بالقاهرة، وكان هذا الوفد متزامنا مع اعتصام دفعة الأطباء المكلفين المطالب

[20] نقيب الأطباء قبل الثورة
[21] آمين عام نقابة الأطباء قبل الثورة
[22] للأسف لم نستطع الحصول على نص المقال

بالإخلاء من المناطق النائية داخل النقابة، وستكون هذه الدفعات الجديدة هي عماد حركة "أطباء بلا حقوق" في المستقبل.

بعد عمل مدونة للحركة وظهور "الفيس بوك"، بدأت الحركة في التوسع البطيء في محافظات أهمها القاهرة الكبرى، والإسكندرية، والمنصورة، وبورسعيد، طوال فترة ما قبل الثورة، وإن لم تتجاوز بالرغم من شهرتها المتزايدة ٢٠ فردًا منظمًا على أقصى تقدير، وفي نفس الفترة ظهرت حركة شبابية أخرى للأطباء كانت بقيادة الطبيب الشاب أحمد عاطف[23] للمطالبة بحقوق الأطباء، وظهر هو مع د. منى مينا[24] في أحد البرامج الحوارية التي انتشرت في نفس الفترة مع الانفتاح السياسي النسبي، وفي نفس الفترة ظهرت حركة ٦ أبريل، التي كانت نقطة انطلاقها هي إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ في المحلة، وكانت حركة سياسية تعبر عن طموح الشباب في التغيير.

كما تجدر الإشارة إلى ظهور لجنة الدفاع عن الحق في الصحة في نفس الفترة، هذه اللجنة التي تشكلت من العديد من الشخصيات العامة ومعظم عضوية أطباء بلا حقوق، وكان شعارها "الصحة حق وليست منحة" و" الصحة حق وليست سلعة" وكانت أهدافها المعلنة هي الارتقاء بمستوى الصحة في مصر، ورفع موازنة الصحة إلى المعايير العالمية وهي ١٥٪

[23] مؤسس ائتلاف شباب الأطباء بعد الثورة

[24] المتحدث الإعلامي لحركة بلا حقوق قبل الثورة وبعدها

من الموازنة العامة للدولة، وسنجد تأثير كبير لهذه اللجنة في نضالات بلا حقوق اللاحقة بعد الثورة، خاصة المتعلقة برفع موازنة الصحة إلى المعايير العالمية، وامتد تأثيرها على رؤية حركة بلا حقوق حتى ما بعد ٣٠ يونيو.

ثورة يناير

مع اندلاع ثورة يناير قام مجلس نقابة الأطباء مع الحركات النقابية المستقلة، وأبرزها بالطبع "بلا حقوق" و"أطباء

التحرير"، بإنشاء وإدارة المستشفيات الميدانية لإسعاف المصابين، كما قاموا بإدانة مهاجمة قوات الأمن للمستشفيات الميدانية، والقبض على المصابين أثناء تلقيهم العلاج بها، إلا أن الدور البارز كان للحركات النقابية والشبابية المستقلة.

كان قانون ١٠٠ لعام ١٩٩٣ قد سقط قبل الثورة بأيام بحكم قضائي، ولم تتح الثورة للنظام فرصة عمل قانون جديد، ليعود قانون ٤٥ لعام ١٩٦٩، وتخلو الساحة لجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم وحيد قوي بعد سقوط الحزب الوطني وحرق مقراته، قام الإخوان باستخدام نفس القانون الموروث من العهد الناصري، لمحاولة احتكار الحركة النقابية بقطاع الأطباء، فوقفوا حجر عثرة دائمًا أمام كل المحاولات الرامية لتعديله، وإعادة هيكلة العملية النقابية بما يوسع من مساحة المشاركة القاعدية والتمثيل داخل المجالس الفرعية والمجلس العام بما يتوازى مع الارتفاع الكبير في أعداد الأطباء.

كما ألقت تحالفات الإخوان السياسية مع المجلس العسكري بظلال ثقيلة على أداء النقابة، فمثلًا بالرغم من قيام وفد من المجلس المحسوب علي جماعة الإخوان بأخذ تصريح من قبل النائب العام بزيارة بعض السجون والوقوف على الأوضاع الصحية للمسجونين، إلا أنه اتخذ موقفًا مخزيًا مما قامت به قوات الجيش من كشوف عذرية على المعتقلات في ٢٠١١، حيث رفضوا التحقيق مع الطبيب المجند المسئول عن هذه الواقعة،

مما جعل الطبيب المتهم في قضية كشوف العذرية يشيد بدورهم في اظهار براءته[25] وبعقد مؤتمرا صحافيا لمساندته.

كما حاول مجلس النقابة عرقلت محاولات إقرار إضراب مايو ٢٠١١، وتزوير قرار الجمعية العمومية للالتفاف على قرار الإضراب، لولا ما قام به الأطباء بعد الجمعية من قطع لشارع القصر العيني بأجسادهم، مما أجبرهم على تمرير قرار الإضراب، وكان لكل هذه الممارسات، بالإضافة إلى الواقع الثوري الذي عزز من المفهوم النضالي للنقابة على حساب المفهوم الخدمي، أثر كبير في تقليص مساحة جماهيرية الإخوان، ليس فقط بين عموم شباب الأطباء، ولكن أيضًا بين الأطباء الشباب المنتمين للجماعة.

في المقابل كان هناك تحديًا كبيرًا داخل هيكل "أطباء بلا حقوق" بعد الثورة، وهو الأعداد الكبيرة من الأطباء التي اندفعت للشأن العام، والتي شكلت معضلة للتنظيم المغلق لبلا حقوق، والذي اكتسب الطابع الستاليني شديد المركزية من قياداته الأكبر سنا مع انشغال شباب الحركة في فعاليات سياسية عديدة للثورة، مما أدى إلى انغماس قطاع من شباب الأطباء في تكوينات بديلة أكثر انفتاحًا أشهرها "ائتلاف شباب الأطباء" والذي كان امتدادًا لحركة شبابية للأطباء تشكلت قبل الثورة بقيادة د. أحمد عاطف أشرنا لها سابقا ومجموعات شبابية أخرى مثل "أطباء التحرير"

[25] https://gate.ahram.org.eg/News/183900.aspx

و"ألتراس أطباء"، كما قام العاملين بمستشفى منشية البكري من أطباء وممرضين وعمال وموظفين بقيادة د. محمد شفيق بإعلان أول نقابة مستقلة تضم كل العاملين بمستشفى واحد، في إعلان صريح للتمرد على ما تم فرضه قانونا بعدم تكون نقابة منشآت للعاملين بالقطاع الصحي تجمع الأطباء وغير الأطباء، وتم عقد مؤتمرها التأسيسي بمقر نقابة الصحفيين يوم ٢٥ مارس ٢٠١١، لترسم هذه النقابة طريقاً جديداً للعمل النقابي، متجاوزة بذلك تقسيم العمل النقابي على أساس مهني وعمالي، وتضع اللبنة الأولى في بناء وحدة العاملين بأجر في مواجهة أصحاب العمل والمديرين الفاسدين، وتكون أولى قراراتها اقالة مدير المستشفى بعد تعنته في الاستجابة لمطالب العاملين، واختيار مدير مؤقت للمستشفى لحين إجراء انتخابات حرة بين أكثر من مرشح على موقع المدير.

وطوال ٢٠١١و ٢٠١٢ انتشرت تحركات الأطباء الاحتجاجية العفوية والمنظمة من وقفات احتجاجية ومسيرات واعتصامات وإضرابات كما ظهرت تكتيكات احتجاجية جديدة مثل الإضراب عن الطعام والنزول إلى الشوارع لمسح السيارات تعبيرا عن تدهور حال الأطباء، كما كانت هناك دعوات متكررة مع كل تحدي أو خلاف في الرؤية بين الأطباء، إلى عقد جمعية عمومية واللوذ بسلطتها الديمقراطية، وكان هذا اعترافا عمليا بأنها السلطة العليا الممثلة لعموم الأطباء، وهو ما ستتراجع وتيرته بعد ٢٠١٣

وسط كل هذا كان الهم الأكبر لبلا حقوق، هو السعي للتواصل وتنظيم هذه الحركات الاحتجاجية عبر عناصرها المنتشرة بالمحافظات، بالتوازي مع الحفاظ على مكانتها وسط تلك الكيانات الشبابية الصاعدة، واستيعاب كوادرها الأبرز، وتوجيه المجهود المشترك بين هذه الكيانات ضد وزارة الصحة وضد نقابة الأطباء ذات الأغلبية الإخوانية.

وبالرغم من النجاح الكبير لهذه السياسة، والتي أسفرت عن دخول د. منى مينا إلى مجلس النقابة العامة في ٢٠١١، بعد أول انتخابات نقابية منذ ١٩ عامًا، ومعها أقلية معتبرة من زملائها، إلا أن بلا حقوق واجهت تحديا آخر كبيرا بداية من منتصف ٢٠١٢، فعلى عكس الممارسات الستالينية المركزية التي كانت تمارسها القيادة الأكبر سنا داخل الحركة، التي تعزز العزلة بين عضوية بلا حقوق، وجعل نفسها مركز الاتصال الوحيد فيما بينهم، أتاحت ظروف الثورة المصرية والنمو الهائل في وسائل الاتصال فرص كبيرة للتواصل والتنظيم بين ملايين من البشر في مصر، ولم يكن نشطاء بلا حقوق المبعثرين بطول مصر وعرضها استثناء من هذه القاعدة، فقد أتاحت لهم وسائل التواصل الاجتماعي والفعاليات العديدة من مظاهرات واعتصامات وإضرابات، فرصًا عديدة للقاء والتواصل والنقاش، وقد حفز هذا ظهور مراكز مختلفة للتأثير داخل أطباء بلا حقوق موزعة جغرافيا وبرامجيا، وكان كثير من هذه المراكز خاص بـالانتهازيين ذوي الطموحات والمصالح الشخصية، وآخرين

معادين للإخوان بشكل براجماتي ورأوا في بلا حقوق فرصة للتغلب على الإخوان كخصوم سياسيين.

كما كان هناك مركز لهؤلاء المهتمين بتطوير الحركة الاحتجاجية للأطباء، ومنحها أبعادًا أكثر جذرية في التعامل مع السلطة، وتجاوز ثنائية الدولة والإخوان، وتحدي مفهوم النقابة المهنية ذات العضوية المختلطة المصالح، وخلق استقطاب طبقي جديد من داخلها بين الأطباء العاملين بأجر وبين أساتذة الجامعات خاصة المساهمين بالمستشفيات الخاصة وأصحاب المستشفيات الخاصة والأطباء التنفيذيين العاملين بالمراكز القيادية للدولة، مع رفض عودة مفهوم النقابة الخدمية، والسعي لترسيخ مفهوم النقابة النضالية في وعي الأطباء، والسعي لتوسيع شبكة التنسيق مع باقي أعضاء المهن الطبية وغيرها من النقابات ومنظمات المجتمع المدني، والسعي لتعميم فكرة نقابة المنشأة التي تضم كل العاملين بها، إقتداءا بتجربة نقابة العاملين بمستشفى منشية البكري، ومثل هؤلاء أقلية شبابية في القاهرة والإسكندرية، وأغلبية شبابية في المنصورة وبورسعيد، كان أحد المكونات الرئيسية لهذا المركز هو "مكتب الأطباء بحركة الاشتراكيين الثوريين" مع العديد من المستقلين، وكانت تجمعهم بالأساس رؤية مشتركة، تنتقد الخط العام لـأطباء بلا حقوق، والمركزية المفرطة في اتخاذ القرارات، والأهم تنتقد رؤية الجناح الأكبر سنا والمتمركز في القاهرة والخاص بطبيعة تكوين ودور النقابة.

كان الخلاف في جوهره بين مجموعة ترى ضرورة فتح أبواب بلا حقوق وكسر العصبوية والمركزية القديمة التي تكاد تخنق الحركة وتقلل من فرص نموها، وبين مجموعة أخرى تخشى من الانفتاح السريع وعواقبه على التماسك والانسجام بين أعضاء الحركة وتصر على الثبات حول المجموعة المركزية القديمة

كانت هذه المجموعة الأكثر شبابية ترى أن بيت الداء في رؤية الجناح الأكبر سنا هو الرؤية البيروقراطية لطبيعة العمل النقابي التي تفصل تعسفيًا بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وما هو مهني وما هو عمالي، وتستسلم لقانون النقابة المعيب على مستوى طبيعة العضوية والنظام الانتخابي وطبيعة التمثيل داخل المجلس وحجمها مقارنة بأعداد الأطباء، كانت تنتقد جعل هذا القانون مرجعية دائمة دون سعي جدي لتغييره، وفرض واقع جديد على الأرض مستغلين المناخ الثوري السائد.

كما كان هذا الجناح البيروقراطي يفترض عزلة نقابة الأطباء عن باقي النقابات وباقي القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة بالمجتمع، ويقتصر دور النقابة على التفاوض مع الدولة، التي يفترض فيها الحياد من وجهة نظرهم، للحصول على بعض المكاسب الجزئية

كانت هذه المجموعة الشبابية أيضا تنتقد الرؤية التي تخلط بين تحزيب العمل النقابي الذي يعني اختطاف النقابة لصالح كيان حزبي بعينه كما فعل الإخوان في السابق، وبين الدور السياسي للنقابة الذي يعني الانفتاح على قضايا المجتمع مثل الدفاع عن حريات الأطباء وحقهم في النضال من أجل معتقداتهم السياسية دون قيود، والمشاركة الإيجابية في القضايا المجتمعية والقومية مثل القضية الفلسطينية وتحرير سعر الصرف وتحرير سعر الدواء.. الخ، وكان هذا نابع من قناعتهم بأن الحرص الكامل على السعي من أجل تحسين المناخ النضالي العام، هو جزء لا يتجزأ من ضمان أمان واستمرارية النضال النقابي الخاص، فلا يمكن ممارسة العمل النقابي في مناخ سياسي غير منفتح وغير ديمقراطي، كما أنه لا يمكن تحقيق هذا المناخ المنفتح والديمقراطي دون مشاركة للنقابات في النضال السياسي من أجله، وأخيرا كان هؤلاء الشباب ينتقدون حالة التعالي على السياسة ووصمها بالدنس من قبل البعض داخل الجناح الأكبر سنا في بلا حقوق.

وقد كان هذا الخلط والتشوش في الرؤية عند الجناح المحافظ الأكبر سنا داخل الحركة، هو الذي دفع بهم بعد تحقيق الأغلبية داخل مجلس النقابة في ٢٠١٣، إلى اتخاذ مواقف مخزية رسخت بشكل غير مباشر لغلق المناخ الديمقراطي العام، وبالتالي انعكس هذا في الشأن النقابي الخاص.

وهنا يجب الإشارة إلى أن أحد المشاكل الرئيسية التي واجهت هذه المجموعة من شباب الأطباء الراديكاليين، كانت "عدم التفرغ للعمل النقابي" نظرا لالتزاماتهم العائلية والمادية والدراسية وهم في مقتبل العمر، وهذا ما حد من قوتهم وتأثيرهم في مواجهة المجموعة المركزية البيروقراطية المحافظة من كبار السن المتفرغين للعمل النقابي.

إضراب ٢٠١٢

كان إضراب أكتوبر ٢٠١٢ الشهير (والذي قام على خلفية إعلان الطبيب مصطفى البحيري الإضراب عن الطعام والاعتصام بمقر النقابة العامة لحين تحسين أحوال الأطباء والصحة في مصر، وتم هذا بالتنسيق مع ثلاثة من عضوية أطباء بلا حقوق كنت أحدهم)

هذا الإضراب الجزئي المفتوح الذي لا يشمل الاستقبال والرعاية والحالات الحرجة، تم إقراره في جمعية عمومية حاشدة حضرها نحو ١٥٠٠ طبيب بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٢، طالبت بكادر الأطباء وزيادة موازنة الصحة وتأمين المستشفيات.

حاول نقيب الأطباء المراوغة في موضوع المواد التأديبية للمخالفين لقرار الاضراب أثناء الجمعية، والخروج من القاعة لإجهاضها، لكن الأطباء رفضوا خروجه وأصروا على استكمال الجمعية، وحينها عاد النقيب، وأقر المادة المطالبة بتحويل المخالفين لقرار الإضراب لمجلس تأديبي، وحين بدأ النقاش حول تشكيل اللجنة العليا للإضراب والمنوط بها إدارة الإضراب والتفاوض مع الحكومة، هرب النقيب من الباب الخلفي، ومعه أعضاء النقابة العامة المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين، نظرا لمطالبة الأطباء بتشكيل لجنة محايدة من أطباء وزارة الصحة وتحييد مجلس النقابة العامة، لكن الأطباء

استمروا في عقد الجمعية برئاسة أكبر الأعضاء سنا وهو نقيب الإسكندرية[26]

ملاحظة : ساهم المناخ الثوري العام في الشارع من ناحية، ووجود أعضاء تنظيم بلا حقوق بين حشود الأطباء في الجمعية العمومية من ناحية أخرى، في توجيه الجمعية باتجاه اتخاذ قرار الإضراب، كما أن وجود أقلية من بلا حقوق على المنصة، نظرا لنجاحهم بالانتخابات النقابية السابقة، تصدى لمحاولات عضوية المجلس المنتمية للإخوان التحايل على قرارات الجمعية العمومية ومحاولة إفشالها.

وهنا تجب الإشارة إلى مستوى الوعي المتقدم الذي وصلت له تحركات الأطباء الاحتجاجية، التي انتصرت على النزعات الانتهازية لدى بعض القطاعات من الأطباء المطالبين بالاكتفاء بالمطالب المباشرة للأطباء في الكادر وتأمين المستشفيات، وقامت بتضمين مطلب زيادة موازنة الصحة وتحسين أحوال الخدمة الصحية في مصر إلى باقي مطالبها، ليتحول الأطباء في هذه الفترة إلى الرافعة التي تصعد عليها مطالب باقي الشعب المصري في خدمة صحية لائقة ومجانية.

كما ثار نقاش في تلك الفترة حول مفهوم الكادر نفسه بين شباب الأطباء، وطفى على السطح توجه داخل بلا حقوق يشترط في إقرار كادر للأطباء بأن يكون ضمن هيكل عادل للأجور لجميع

[26] https://revsoc.me/workers-farmers/jmy-ltb-ttbn-ldrb-ljzyy-wlkhwn-yhrbwn-mn-lbb-lkhlfy/

العاملين بالدولة، وحد أدنى وأقصى للأجور يضبط الأسعار وينظم القدرة الشرائية بالمجتمع.

استمر هذا الإضراب إلى ما يقارب الـ ٣ أشهر، في مواجهة نظام محمد مرسي ومجلس النقابة العامة للأطباء ذات الأغلبية الإخوانية الرافضة لإقراره، بل وقام الأطباء الإخوان من كبار السن بكسر الإضراب في العديد من المستشفيات، كما لوحظ ما خلقه هذا الإضراب من استقطاب طبقي قوي بين قيادات الجماعة من الأطباء المصرين على كسر الإضراب وشباب الأطباء المصرين على استكماله.

كما أتاح هذا الإضراب فرصة لبلا حقوق لالتقاط الأنفاس، وهروب المجموعة المركزية من الانتقادات الحادة لمحور المعارضة الشبابي حول المركزية داخل الحركة، وحول الأداء المتدني للنقابات الفرعية التي حازت أطباء بلا حقوق على أغلبية مقاعدها، وحول الشكوك المتزايدة حول الحلفاء في نقابة الإسكندرية وأدائهم النقابي الانتهازي والذي يختلف كثيرًا عن الخطوط العامة للحركة، وعلاقتهم برجال النظام القديم والدولة العميقة، كما كشف الإضراب القوى والممتد مجلس نقابة الأطباء المنتمي للإخوان، وأحرقهم أمام جموع الأطباء بشكل لا رجعة فيه، ليس هذا فقط بل أحرجهم بشدة أمام قواعدهم التنظيمية من شباب الأطباء المنتمين للجماعة، كما أن ما حدث من تنسيق سري بين المجموعة المركزية لبلا حقوق مع وفد الرئاسة دون

إعلام أي من عضوية بلا حقوق بالمحافظات، كشف عن حالة المركزية والوصاية التي تفرضها أغلبية مجموعة القاهرة على باقي المجموعات، وأن هناك حالة من غياب الشفافية مع قواعد الحركة، باختصار كان إضراب ٢٠١٢ كاشفًا على كل المستويات.

اعتصام وزارة الصحة

في يناير ٢٠١٣ قام مجلس الشورى بمناقشة كادر الأطباء وزيادة موازنة الصحة بعد الإضراب القوي الذي قام به الأطباء في ٢٠١٢، وبالفعل بدأت لجنة الصحة بمجلس الشورى، في عقد جلسات استماع ضمت وفدًا من كل نقابة طبية لمناقشة قانون الكادر، فيما اعترف المسئولون في اللجنة بضرورة إدخال التعديلات التي قدمتها النقابات إلى المشروع، وطالبت نقابة الصيادلة بتطبيق القانون بدءًا من يوليو المقبل.

ولكن بعد ٥ شهور كاملة بدا ان هناك شكل من أشكال المماطلة والتسويف في إقرار مطالب الأطباء، وانه ربما لن يتم إقرار الكادر في العام المالي الجديد.

مما دفع أعضاء حركة أطباء بلا حقوق إلى الدعوة للاعتصام أمام وزارة الصحة في منتصف يونيو ٢٠١٣، بسبب ما وصفوه بـ«التسويف» في إقرار قانون كادر الهيئات الطبية، وحملت عضوية أطباء بلا حقوق الحكومة ومجلس الشورى مسؤولية تأخر إقرار المشروع، وقالت الدكتورة مني مينا، عضو مجلس النقابة العامة للأطباء المتحدث الرسمي لحركة بلا حقوق بأن الاعتصام الذي دعت إليه الحركة في ١٥ يونيو ٢٠١٣ بمقر وزارة الصحة، إنما جاء احتجاجًا على التسويف المستمر لعملية إقرار كادر العاملين بالصحة.
وبالفعل تجمع عشرات الأطباء في مجموعة من الخيام أمام وزارة الصحة وقاموا بالاعتصام لخمس أيام كاملة في محاولة للضغط على الحكومة من أجل إقرار الكادر في موازنة العام المالي الجديد.

وفي ٢٥ يوليو ٢٠١٣ نشر اليوم السابع التقرير النهائى للجنة المشتركة بين الصحة والشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى، والذى تمت طباعته وتجهيزه للعرض على المجلس بتاريخ ٢٧ يونيو٢٠١٣

قال الدكتور يحيى مكية مقرر اللجنة القانونية بالنقابة العامة وعضو لجنة الكادر في تصريحات لـ "اليوم السابع"، إنه حضر أخر اجتماع للجنة الصحة بالشورى يوم الأربعاء 26 يونيو، حيث تمت المناقشة النهائية للقانون في اللجنة المشتركة وكتابة التقرير النهائي الذى تم رفعه في اليوم التالي لرئيس المجلس وأضاف مكية، أن الدكتور عبد الغفار صالحين رئيس لجنة الصحة في مجلس الشورى المنحل، كان على اتفاق مع رئيس المجلس على عرض القانون في الجلسة المسائية يوم الخميس ٢٧ يونيو مع قانون كلية الطب العسكرية، إلا أن طول مناقشات الموازنة أدى إلى تأجيل مناقشة القانون للأسبوع الثاني من شهر يوليو

ملاحظة ١: حدث تسويف كبير في الفترة بين يناير ٢٠١٣ ويونيو ٢٠١٣ في مناقشة مشروع القانون ولم ترسل الحكومة أو مجلس نقابة الأطباء أي رسائل طمأنينة للأطباء بأن مشروع الكادر سيتم إقراره في موازنة هذا العام الجديد وبالتالي كان الاعتصام مبررا

ملاحظة 2: بعض عضوية بلا حقوق التي كانت تحارب بلا هوادة من أجل إقرار الكادر بسرعة في ٢٠١٣ لم نجد لديها نفس الحماس في ٢٠١٤ و٢٠١٥، بل انخفض سقف مطالبها بشكل كبير في ٢٠١٥ واكتفت بالمطالبة المهادنة ببدل للمهن

الطبية، ووقفت كحجر عثرة امام قرارات تصعيدية للمطالبة بالكادر وإقرار المشروع.

٣٠ يونيو

بعد سقوط الإخوان سياسيًا في يوليو ٢٠١٣، حاول الإخوان تعطيل الانتخابات النقابية بنقابة الأطباء عبر الدعوة لجمعية عمومية ٣ اكتوبر لإقرار تأجيل الانتخابات خوفا من الهزيمة وضياع الأغلبية داخل المجلس، وفي هذه الجمعية قاموا باعتداء عنيف على عضوية أطباء بلا حقوق بالضرب والركل بشكل

غاية في العنف والبربرية والوحشية[27] [28]، ولكنهم فشلوا في تحقيق الأغلبية والتصويت لصالح قرار تأجيل الانتخابات

حققت «أطباء بلا حقوق» الأغلبية داخل المجلس العام لنقابة الأطباء في ١٣ ديسمبر ٢٠١٣، والتي لم تتحقق سوى عبر تحالفات انتخابية واسعة مع أحزاب وقوى سياسية في انتخابات مقاعد النقابة العامة والنقابات الفرعية، بين الحركة وعناصر محسوبة على الدولة وداعمة صراحة لنظام دولة ٣٠ يونيو في "قائمة الاستقلال"، وقامت الحركة بذلك بالتوازي مع حصار ثم فصل وتجميد كوادرها الأكثر جذرية ممن وقفوا ضد عقد هذه التحالفات (تم الفصل بدون لجنة تحقيق)، وكانوا هم بالضبط نفس المجموعة الشبابية التي كانت على خلاف في السابق حول الخط العام والرؤية لطبيعة النقابة ودورها، وما يبرز هذا أن من أسباب هذا الفصل من «أطباء بلا حقوق» كان بيان "لن نصمت ولن ننحاز.. كفانا هوانا"[29] الذي أصدرته هذه المجموعة ضد ما حدث للأطباء في المستشفيات الميدانية في انتهاكات الحرس الجمهوري ورابعة العدوية وما حدث من اعتقالات للأطباء وأعضاء في مجالس نقابات عامة وفرعية وأساتذة جامعات

[27] https://youtu.be/2ngHFYS2h8M
[28] https://youtu.be/4wI0EXQrjXs
[29] https://www.facebook.com/725225260/posts/10153509400805261/?d=n

بسبب خلفياتهم السياسية (ملحق ١)، بالإضافة إلى إعلانهم الانسحاب من قائمة الاستقلال[30] [31].

لن نصمت ولن ننحاز – بيان للاطباء

"كفانا هوانا"

تعرض الاطباء في الفترة الاخيرة كباقي فئات الشعب المصري لسيل لا ينتهي من الانتهاكات و مصادرة الحريات والتنكيل من قبل السلطة الحاكمة , فعلي سبيل المثال لا الحصر:

- تم القبض علي زميلنا الدكتور احمد الفراش (الناشط النقابي وعضو حركة اطباء بلاحقوق) بداخل جامعه المنصوره وتم تلفيق التهم له بسبب نشاطه الحقوقي والسياسي.

- تم القبض علي الدكتور جمال عبدالسلام (الامين العام للنقابة العامة للاطباء) و ذلك نظرا لانتمائه السياسي ونشاطه الاغاثي.

- تم القبض علي العشرات من اعضاء مجالس النقابات الفرعية للاطباء و العديد من النقباء بسبب انتمائهم السياسي واثناء قيامهم بالتظاهر أو الإعتصام.

- تم القبض علي العديد من أساتذه و طلبة كليات الطب اثناء قيامهم بحقهم الدستوري بالتظاهر السلمي و بسبب إنتمائهم السياسى.

- قامت قوات الجيش والشرطة بالاعتداء علي المستشفيات الميدانية فى إعتصامى رابعه و النهضه و تعرض العشرات من زملائنا الأطباء للقتل أو الإصابه فى ملابسات خطيره لم يتم التحقيق فيها حتى الآن , هذا بخلاف ما حدث من إعتقال العشرات من الاطباء العاملين بتلك المستشفيات الميدانيه.

وجب التنويه هنا إلى حدث سابق على هذا الفصل، وأثناء مناقشة الموقف من المشاركة في الانتخابات على "قائمة الاستقلال"، وهو حدوث خلاف داخل هذه المجموعة الراديكالية بين المقاطعة الكاملة مع تحالف «أطباء بلا حقوق» الانتخابي "قائمة الاستقلال" بالشكل البيروقراطي والتحالف الانتهازي الحالي، لعدم تقديم الدعم لشخصيات شديدة الانتهازية بالقائمة، وبين رؤية أخرى كانت ترى ضرورة الاستمرار في التحالف الانتخابي، مع الإعلان عن تحالف راديكالي من داخل المجلس بمجرد انتهاء الانتخابات، نظرًا لأن صعود الفاشية العسكرية البادي في الأفق

[30] https://www.almasryalyoum.com/news/details/373829
[31] https://www.facebook.com/174093982633449/posts/670844019625107/?d=n

قد لا يسمح بمشاركة هذه العناصر في انتخابات جديدة، وأن القدرة على التغيير ستكون أفضل من داخل النقابة، وكانت أصوات الأغلبية المطلقة داخل هذه المجموعة لصالح المقاطعة، لتعلن في بيان لها عن انفصالها عن قائمة الاستقلال، وخوضها الانتخابات بشكل مستقل، ولم ينجح من هذه المجموعة بعدها سوى عضو بمجلس النقابة العامة هو د. عمرو الشورى وعضو بنقابة فرعية.

ليرث هذا المجلس الإخوان في النقابة، وكما فعل الإخوان في المجالس السابقة من اختطاف للنقابة لصالح الإخوان، فقد اختطف مجلس النقابة الجديد المجلس في الاتجاه المضاد للإخوان، فلم يسعوا جديًا لتعديل القانون واللائحة السلطوية المنظمة للعمل النقابي، ولم يعيدوا النظر في طبيعة العضوية داخل المجلس، بحيث يتم التحالف في القوائم الانتخابية مع غير العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب الأسهم بالمستشفيات الخاصة وأساتذة الجامعات، بل على العكس كانت تحالفاتهم الانتخابية ترتكز عليهم طوال الوقت في انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩

كما لم يسعوا إلى تغيير النظام الانتخابي وتفعيل الشكل الذي نجح في مستشفى منشية البكري، أو على الأقل تفعيل لجان نقابية بالمستشفيات، وتوسيع التمثيل النقابي ليتناسب مع أعداد الأطباء، كما اختاروا العمل تحت سقف النظام الجديد والتفاوض داخل

غرفة المغلقة دون تجاوز الخطوط الحمراء، وغضوا الطرف عن انتهاكات المستشفيات الميدانية في رابعة والنهضة ومسجد الفتح، وتجاهلوا اعتقالات بالجملة بين الأطباء، حتى بلغ الأمر عدم التضامن مع أعضاء معتقلين بعضوية مجلس النقابة العامة والفرعيات لمجرد انتمائهم للإخوان، وغضوا الطرف عن ما يحدث من انتهاك للأوضاع الصحية للمعتقلين، ليس هذا فقط بل أعلنوا عن حل حركة اطباء بلا حقوق وذلك بعد فصل عضويتها الراديكالية بشهور، ليفقد الأطباء واحد من أهم التنظيمات المستقلة التي اكتسبها منذ ٢٠٠٨

كما غلبت لغة الخطابات والمناشدات على اللغة النضالية، وغلب السعي عبر مخاطبة النواب البرلمانيين وعمل وقفات رمزية في أقصى الأحوال، دون سعى جاد لتصعيد المواجهة والاستعانة بالجمعية العمومية، وتم تكرار عبارات من نوعية أن نقابة الأطباء نقابة مهنية وليست نقابة عمالية على لسان الكثير من عضوية مجلسها.

وهنا نود ذكر أن بعض عضوية النقابة قد قاموا بالانتقاد العلني لمشاريع قوانين فرضتها الدولة مثل مشروع قانون التأمين الصحي الجديد وقانون المستشفيات الجامعية الجديد، كما قاموا بعمل جبهات نقابية وسياسية واسعة للمطالبة بزيادة موازنة الصحة وفقا للدستور الجديد، وكان هذا التحالف في جوهره امتداد للجنة الدفاع عن الحق في الصحة التي نشأت قبل الثورة،

ولكن غلبت لغة المخاطبة والمناشدة وتقديم النصائح للحكومة، على لغة المواجهة والتصعيد والاستعانة بالجمعية العمومية وفتح جبهات نضالية على هذه القضايا.

كما عاد مفهوم النقابة الخدمية، وإعلانات الرحلات ومعارض السلع المعمرة ومشاريع العلاج، إلى تصدر الصورة من جديد، بل وصل الأمر إلى عمل إعلانات من قبل بعض ممثلين النقابة عن فرص عمل خارج مصر للأطباء!!

قريبا بالتعاون مع الدقهلية للغزل و النسيج
و تشجيعا علي شراء المنتج المصري
معرض ملابس
بخصومات للأطباء علي جميع منتجات DETEX
بنادي الأطباء بطلخا خلال فترة أجازة نصف العام و لمدة إسبوعين

مشروع علاج
الأطباء المصابين بفيروس C
النقابة العامة
لأطباء مصر
27940738 - 27943166
www.ems.org.eg
https://www.facebook.com/Egyptian.Medical.Syndicate
مشروع علاج
فيروس C

Mona Moen Mina
٧ أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠:٣٢ ص ·

فرصة عمل بشروط جيدة جدا بمستشفى جامعي حكومي بالسعودية ..
مطلوب طبيبان للأطفال و طبيبان للعظام ..

أحب أوضح لكل الزملاء .. ليس لي علاقة سابقة أو أي معرفة بالمتصل الذي أبلغ عن احتياج المستشفى الجامعي لتعيين الأطباء الأربعة ... و ليس للنقابة علاقة بالموضوع ... النقابة ليست ضامن ... كل الأمر هو إتصال تليفوني ... لذلك مطلوب من كل طبيب يراسل الميل الموجود أن يأخذ كل الضمانات ..ويدقق في الأمر ... و يعرف كل التفاصيل بنفسه

المؤهلات المطلوبة زمالة بريطانية أو مصرية أو دكتراه ...
الأجر يتراوح بين 28 ألف ريال إلى 32 ألف ريال ...
أجازة شهرين مدفوعة الأجر .. أجازة علمية مدفوعة الأجرلحضور مؤتمر علمي تكلفته على جهة العمل
إقامة عائلية و تأمين صحي و تحمل لنصف تكلفة مدارس الابناء
السفر على حساب جهة العمل
المطلوب إرسال السيرة الشخصية مع المؤهلات فورا (خلال اليوم) إلى الإيميل الأتي
ahm.ngaar60@yahoo.com
ملحوظة .. من حق من سيهتم بالعرض أن يطلب من المستشفى التي تقدم العرض كل الضمانات التي تؤمنه ... علاقتي بالموضوع هي فقط اتصال تليفوني أمس من السادة المحترمين المشرفين على العمل بالمستشفى التي تطلب الأطباء .. حيث يحاولون الوصول للأطباء بشكل مباشر لأنهم مستفزون من شركات التوظيف التي تأخذ أتاوات باهظة من الأطباء مقابل ترشيحهم لجهات العمل ... أنا فقط اتمنى فتح فرصة عمل جيدة ل 4 أطباء ... و مرة أخرى من حقهم السؤال عن كافة التفاصيل .. و أخذ الضمانات الضرورية

رابطة العاملين بالصحة

وفي المقابل شكلت الجبهة المفصولة من "أطباء بلا حقوق" ما عرف بعد ذلك باسم "رابطة العاملين بالصحة"، تعبيرًا عن رغبتهم في الانفتاح على باقي نقابات العاملين بالقطاع الصحي، ومرفق بيان توضيحي نشر على صفحة الرابطة للتعريف بها:

(نشأت رابطة العاملين بالصحة منذ ٢٠١٣ لتضم أعضاء من كل مقدمي الخدمة الصحية (أطباء، صيادلة، أسنان، تمريض) العاملين في وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة وسلاسل الصيدليات الكبرى، وهي التي قادت إضراب الأطباء، والصيادلة، والأسنان في ٢٠١٤. وتهدف الى ربط كل نضالات مقدمي الخدمة الصحية من أجل الارتقاء بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، لمقدمي الخدمة الصحية والانفتاح على النضال المجتمعي من أجل خدمة طبية حقيقية تلبي حاجة المريض الفقير والدفاع عن حقه في تنظيم نفسه من أجل الحصول على حقوقه كاملة)

واستمرارًا لنفس الأداء الذي فرضه السقف المنخفض والتحالفات القائمة لمجلس النقابة، رفض مجلس النقابة الجديد التنسيق مع نقابات المهنية الأخرى في إضراب يناير ٢٠١٤ المحدود والمعروف بين الأطباء بإضراب "أطبطب وأدلع" لضعفه وعدم فاعليته، حيث كان مقرر عمل إضراب ليوم في الأسبوع، لمناشدة الحكومة بشكل رمزي بتنفيذ بدل المهن الطبية وغيرها

من المطالب، ليس هذا فقط، بل خرجت د. منى مينا أمين عام نقابة الأطباء بمقال كبير في ٨ فبراير ٢٠١٤ بعنوان "لا يمكن كسب المعارك بدون جيش"، تعلن فيه عن استقالتها المسببة بإلقاء اللوم على جيوش الأطباء، تتهمهم فيه بالتخاذل وعدم النشاط، وكان المقال يحمل بداخله تعاليًا شديدًا، يذكرنا بخطاب الحكومة عندما تحاول رفع المسئولية عن نفسها وتحميلها لوعي المواطن

Mona Moen Mina
٨ فبراير ٢٠١٤، الساعة ٩:٥١ م ·

...

لا يمكن كسب المعارك بدون جيش
.....
أثناء جولات الإنتخابات سواء الأخيرة التي نجحت فيها أغلبية قائمة الإستقلال ، أو التي سبقتها بسنتين التي نجحت أنا فيها ، كنت دائما أوضح أن لا أحد يستطيع أن يحقق مطالب الأطباء سوى الأطباء أنفسهم ، و أن الطريق الوحيد لتحقيق مطالبنا هو تضامننا و إصرارنا و طول نفسنا .. و أنني أو غيري لا نملك عصا سحرية لإنتزاع حقوق الأطباء الكثيرة في الأجر العادل و الدراسات العليا و التعامل المحترم و الحماية القانونية و المعاش و العلاج و بيئة العمل المحترمة و المؤمنة .. و لكننا نستطيع تحقيق كل ذلك معا
حاليا أجد نفسي في موقع مسئولية في لحظة يعاني فها الأطباء من تردي بشع لأوضاعهم .. بالإضافة لإنقسام شديد في مواقفهم .. مما يجعل السخط و الإحباط غير مترجم لإيجابية أو قدرة على الفعل .. و هنا المأزق أنه أصبح مطلوبا مني أن أفوم بحل المشاكل بعصا سحرية " أمال إحنا إنتخبناكم ليه ؟؟؟" أو أتهم بالخيانة .. و بإني تغيرت بعد المنصب ..
لذلك فأنا أعلن إستقالتي من منصبي النقابي .. و سأرسلإستقالة رسمية للمجلس
هذا ليس رد فعل غاضب نتيجة للهجوم الشديد الموجه ضد قائمة الإستقلال أو ضدي أنا شخصيا لدوافع عدة ..و لكنه إقرار لأمر واقع .. أنا أستطيع أن أتوقع كم الضغوط و الهجوم التي سيوجه ضدنا من الإخوانلأننا من خلعهم من النقابة ، و من الوزارة لأن موقفنامع حقوق الأطباء سيجعلنا نصطدم بها دائما .. لذلك فهذا المجلس يحتاج لجيش من الأطباء معه و خلفه .. و إذا كان هذا الجيش غير موجود .. أو منقسم ..و يوجه ضرباته لبعضه البعض أكثر مما يتضامن للإنتصار في معاركه المصيرية ..لذلك فللأسف لن أستطيع أن أكون في موقع قيادي في حرب مطلوب مني ليس فقط أن أكون في مقدمة الصفوف فيها .. و لكن مطلوب مني أن أكسبها وحدي أو مع عدد قليل من الزملاء الفدائيين اللذين يتلقون الطعنات ممن يواجهوهم ، و أيضا ممن يقفون خلفهم أو مفترض أنهم يقفون خلفهم..
أعتذر للزملاء اللذين وقفوا لساعات تحت المطر لأصل مع زملائي للنقابة .. و أؤكد لكم أنني إحتراما لهذه الثقة الغالية التي شعرت بها يوم الإنتخابات و في جولات الإنتخابات حاولت محاولات مستميتة عديييييييييييييييدة لتكوين هذا الجيش الضروري للنجاح في المعركة ..و لكنني للأسف فشلت .. و أصبح من الضروري إحتراما لثقة زملائي أن أعترف بهذا الفشل

هذا المقال الذي جاء الرد عليه سريعًا، بقرار الإضراب القوي لجميع العاملين بالقطاع الصحي في الجمعية العمومية ٢١ فبراير ٢٠١٤، وتصويت جموع الأطباء على قرار الاضراب الجزئي المفتوح بداية من يوم ٨ مارس ٢٠١٤.

هذا القرار الذي شمل جميع العاملين بالقطاع الصحي من أطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة والفنيين والتمريض العاملين بوزارة الصحة، وشكلت لجنة تنسيقية بين نقابة الأطباء ومجلس نقابة الصيادلة ومجلس نقابة أطباء الأسنان للتنسيق من أجل إدارة الإضراب بشكل ناجح.

ليتم تنفيذ أكبر إضراب قطاعي للعاملين بالصحة في تاريخ مصر الحديث والذي استمر لـ٦٠ يومًا، رافقه حملة واسعة لجمع الاستقالات الجماعية المسببة ووقفات احتجاجية امام دار الحكمة وبالعديد من المحافظات، كم تم تنظيم مسيرة حاشدة الي مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٤.

8 مـــارس
إضـــراب جـــزئى مفتـــوح
للمهـن الطبيـــة
صيـادلة - بشري - أسنان
إضراب
كادر
هيئة عليا للدواء
تأمين - ميزانية
صرف العلاج الشهري
وعلاج نفقة الدولة
يومي الاثنين والخميس
من كل اسبوع
أطباء الأسنان :
01001001990 - 01113638828
egdentsynd@gmail.com
الصيادلة :
01223990809 - 01154818804
sayadla_eg@yahoo.com
الأطباء البشريين :
01100098599 - 01140973943
lagnetedrab@gmail.com

26 فبراير
حفاظا على صحة المريض
26 فبراير
مطالب صيادلة مصر
حق العودة للتكليف
للمتضررين
الكادر حقنا
اتحاد نقابات المهن الطبية
26 فبراير
مطالب صيادلة مصر
حق العودة للتكليف
للمتضررين
26 فبراير
مطالب صيادلة مصر
البحيرة

اللجنة العليا لإضراب الأطباء 2014

28 Apr 2014 ·

الى مجلس الوزراء

Egyptian Medical Syndicate

نقابة أطباء مصر
(مكتب الأمين العام)

استقالة جماعية مسببة

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة

تحية طيبة وبعـــد

مقدمه لسيادتكم :

الوظيفـــــة :

المنشأة الطبية :

نظرا لعدم استجابة الحكومة للمطالب التى رفعها الفريق الطبى وهى (إقرار قانون الكادر المهنى المالى – رفع موازنة الصحة – تأمين المستشفيات) وطالبوا بها بكل السبل ، حتى اضطررنا لتنظيم إضراب جزئى عدة مرات ، و نظرا لأن ظروف العمل الحالية أصبحت لا تفى بأقل احتياجاتنا من العمل ، حيث لا يوفر لنا العمل إمكانية الحياة الكريمة أو المؤمنة ، كما لا يوفر إمكانية تقديم خدمة طبية مقبولة للمريض المصرى ، ونظرا لأن الحكومة لم تلتزم بنص المادة ١٨ من الدستور المصرى التى تنص على التزام الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض .

لذلك .. و طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، و طبقا لنص المادة ٩٧ منه :

أتقدم إليكم باستقالتى ضمن الاستقالات الجماعية المسببة من الفريق الطبى على مستوى الجمهورية، والتى نطالب بالتحقيق فى أسبابها ، لتقبل معا أو ترفض معا ، وأن استقالتى برقم مسلسل:

معلقة على شرط وهو تحقيق المطالب الآتية :

١- إقرار قانون كادر المهن الطبية المالى المهنى و الذى يرفع أساس مرتب الطبيب ، و نشره بالجريدة الرسمية .

٢- وضع جدول زمنى محدد ومعلن لرفع موازنة الصحة إلى ١٥% من موازنة الدولة خلال ثلاث سنوات، مع توفير كافة مستلزمات وأدوية أقسام الطوارىء والرعاية الحرجة بجميع المستشفيات فورا .

٣- إصدار قانون بتغليظ عقوبة الاعتداء على المنشآت الطبية والعاملين بها ويضمن حراسة نظامية فعالة للمنشآت الطبية.

و تفضلوا بقبول الشكر

الاسم رباعـــــى :

الرقم القومى كاملا :

جهـــــة العمل :

عنوان جهة العمل :

المدينـــــــة :

المحافظـــــة :

يعتمد

الأمين العام

د. منى معين مينا

42, Kasr El Ainy St., Cairo
Tel.:27940738 - 27943166 - Fax:27962751
Free Internet Number : 07773444
www.ems.org.eg
دار الحكمة : ٤٢ شارع قصر العينى - القاهرة
ت : ٢٧٩٤٠٧٣٨ - ٢٧٩٤٣١٦٦ فاكس: ٢٧٩٦٢٧٥١
رقم الأنترنت المجانى لأطباء مصر : ٠٧٧٧٣٤٤٤

بيـــان

اللجنة العليا للإضراب

سطر اليوم اعضاء المهن الطبية يوم مشهود في تاريخ المهن الطبية حيث شارك الأطباء والصيادلة واطباء الاسنان في اليوم الأول من الإضراب الجزئي المفتوح .

وشارك اعضاء المهن الطبية بكل المحافظات على مستوى الجمهورية .

حيث بلغت نسبة المشاركة أكثر من ٨٠% على مستوى الجمهورية .

إن اللجنة العليا للإضراب اعضاء المهن الطبية تتقدم بخالص الشكر لإعضائها لاستجابتهم التي فاقت التوقعات وتوحدهم خلف اللجنة من أجل انتزاع حقوقهم المهدرة وقيامهم بتنظيم إضراب حضاري أوصل رسالتهم وحافظ على صحة المواطنين وسلامتهم.

ونعلن انة تم رصد محاولات تعسف ضد اعضاء المهن الطبية في بعض المستشفيات وسوف يتم احالة من قام بذلك للجنة التأديب المعنية بكل نقابة وسيتم رفع المخالفات الي السيد وزير الصحة كما تم الاتفاق معه لمعاقبة المتعسفين .

ونعلن أننا مستمرون في الإضراب الجزئي المفتوح الذي حدد اطارة البروتوكول الموحد للإضراب لحين تنفيذ المطالب .

وندعو كافة المسئولين بالدولة والجهات المعنية للاستماع لصوت العقل وتنفيذ المطالب التي تعمل على تطوير المنظومة الصحية وتقديم خدمة علاجية تليق بالمريض المصري.

حفظ الله مصرنا .

اللجنة العليا لإضراب المهن الطبية

٢٠١٤/٣/٨

الناس اللي بتسأل ليه الدكاترة عاملين إضراب ؟

- لما تروح المستشفى تدخل حد من قرايبك ولا صحابك اللي متصدقي في حادثة وميلاقيش لا نقط ولا شاش والممرض يجيبه من برا على حسابك ..... يبقى اضراب عشان.
- لما تروح لمستشفى معاك ولدك أو والدك صدره وجعه واحتمال يكون عنده جلطة في القلب وميلاقيش الأجهزة اللي بتدرب نجلطة في المستشفى .... يبقى اضراب عشان.
- لما تروح لمستشفى وتعدي من تحت الجبوبة بسبب لسكر أو لأي سبب تاني وميلاقيش سرير في الرعاية المركزة وتلطش تلف على المستشفيات عشان تلاقي مكان يقبلها ..... يبقى إضراب بقا عشان.
- لما تروح لمستشفى شايل إبنك اللي لسة مولود على يدك وتلاقه بيتحايل على الدكتور اللي بيحطه في الحضانة وهو بيحلفله إن مفيش حضانة فاضية والمقاولين تعمل حاجة ..... يبقى اضراب عشان.
- لما تروح مستشفى تزور واحد مريض وتلاقي الزيارة جوه فيك في كل حتة والحمامات متقفلة للبلد امين ..... يبقى إضراب بقا عشانك.
- لما تتحجز في مستشفى وتتعب بالليل وميلاقيش الدكتور يفوق حشان الدكتور مروح ورح مستوصف يشوف على لقمة عيش لولاده بدل نبها لشهر ..... يبقى اضراب عشان.
- لما تروح لوحدة الصحية تصرف علاجك لشهري ويقولوك انه مش موجود وتضطر تدفعه من جيبك على حسابك بالسعر الغالي ..... يبقى اضراب عشان.
- لما تلاقي الدوا اللي المفروض انه بدال لوجعة قرفانة منك وبتاخره في وقت ومش طايقة تقعدها عشان بتاخد300 جنيه في الشهر ..... يبقى إضراب بقا عشانك.
- لما عين تطق لعمليات وتحصل له مشكلة بعد العملية عشان الأدوات مش متعقم لان أجهزة التعقيم باظت او الدكتور اللي عمل العملية مأخد تدريب الكافي اللي يخليه يعمل العملية دي أو إنذكر على ما عمل العملية يسيب الخيوط في الأدوات أو المشارط أو تعرف العمليات ..... يبقى إضراب بقا عشانك.
- لما تروح بحقيل المستشفى اللي جليك وتلاقيه مغترز عشان في نقص كبريت الإسعافات لان مريضهم مات من نقص الأدوية والأجهزة ..... يبقى اضراب عشانك.
- لما تكون ميزانية وزارة الصحة اللي مسؤولة عن صحة المصريين كلهم تقت ميزانية الدفاع اللي هو مسؤول عن حدود مصر ..... يبقى إضراب بقا عشانك.
- لما تكون تقت ميزانية وزارة الصحة بتروح في مكافآت وبدلات للمرؤسين والمستشارين في الوزارة اللي هما مش عارفين هما بيعملو إيه اصلاً ..... يبقى اضراب عشانك.

- إضراب غير أطباء الخدمات المساندة (مثل قسم الطوارئ والعناية المركزة والقسم الكلوي و الحضانات ..).
- إضراب أطباء الأمراض المعدية بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة .. ولا يتم تطبيقه في المستشفيات الجامعية
- المستشفيات الجامعية البيتية التي لا يتعاملها الإضراب مثل: (قصر العيني ، أبو الريش ، القرمداني ، سيد جلال ، المحمدي ، الزهراء)
- عيادات الخدمة الدولية والعلاج الشهري بصرف خلال يومين (الثلين و الخميس من كل أسبوع

مطالب الاضراب :

1. رفع ميزانية وزارة الصحة لـ 15% من الميزانية الفعلية للدولة.
2. إصدار قانون رادع للحد من التعدي على المستشفيات.
3. تطبيق كادر يشجع العلمي والإداري للعاملين في القطاع الصحي.

تصدر لقيادة هذا الإضراب من الأطباء البشريين الأعضاء المفصولين والمجمدين من عضوية أطباء بلا حقوق الذين شكلوا رابطة العاملين بالصحة، مع أقلية من مجلس النقابة المنتخب بترشيح من دكتور أحمد حسين عضو النقابة العامة في الجمعية العمومية، وكان دكتور أحمد حسين[32] أحد هذه الأقلية المشاركة في تنظيم الإضراب مع دكتور إيهاب الطاهر[33].

في الوقت الذي وقف فيه أغلبية هذا المجلس ضد إضراب الأطباء في مارس ٢٠١٤ ونعتوه بالإضراب المسيس، مثل د خالد سمير[34] الأستاذ الجامعي وعضو مجلس النقابة العامة الناجح على "قائمة الاستقلال" والمسئول عن اللجنة التأديبية بنقابة الأطباء، ولم يقدم اغلبيتهم العون للجنة الإضراب التي شكلتها الجمعية العمومية من خارجه، بل سجلت محاولات من بعض أعضاء تحالف قائمة الاستقلال لكسر هذا الإضراب ببعض المستشفيات، وتساهل ومماطلة من قبل اللجنة التأديبية التي يديرها د. خالد سمير مع الأطباء كاسري الإضراب والامتناع عن محاسبتهم، مما دفع لجنة الإضراب لعمل بلاك ليست بأسماء الأطباء غير الملتزمين بالقرار.

[32] عضو مجلس النقابة العامة
[33] عضو مجلس النقابة العامة
[34] عضو مجلس النقابة العامة

كما تجاهل المجلس كذلك قرار جمعية عمومية تالي أقر ضم أعضاء مجلس النقابة العامة للجنة الإضراب لإجبارهم على العمل وتقديم العون للإضراب، ومارسوا نفس فعل الإخوان في ٢٠١١، حيث قاموا بتزوير قرار الجمعية العمومية بعد

التصويت عليه، كما استضافوا وكرموا وزير الصحة المحوَّل للجنة آداب المهنة من قبل لجنة الإضراب في يوم الطبيب ١٨ مارس.

وفي المقابل كانت هناك عيوب كبيرة في "رابطة العاملين بالصحة"، فبالرغم من صمودها البطولي وقيادتها لأكبر إضراب قطاعي في تاريخ مصر، وهو الإضراب الذي أجبر الحكومة على زيادة وإقرار بدل المهن الطبية، بعد لقاءين من ممثلي لجنة الإضراب مع رئيس مجلس الوزراء ولقاءات عديدة بينهما مع ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة المالية، إلا أن انتماء أعضاء الرابطة لفئة الشباب خلق "عدم تفرغ للعمل النقابي" نتيجة المسئوليات العائلية والأعباء المالية والدراسية، وبالتالي قلل من دور الرابطة بعد الإضراب.

لتكتفي الرابطة بعد ذلك بعدة فعاليات احتجاجية، مثل الوقفة التي نظمتها على سلالم النقابة ضد جهاز فيروس سي التابع للقوات المسلحة المعروف إعلاميا بجهاز الكفتة، وكان شعارها "يسقط حكم الكفتة"، تضامنًا مع دكتور محمد فتوح[35] (كان د. فتوح قد أعلن استقالته من حركة "أطباء بلا حقوق" اعتراضا على قرار فصل العضوية السابق ذكره) وطالب المشاركين في الوقفة بتحويل الأطباء المشاركين في الترويج لجهاز الكفتة إلى لجنة آداب المهنة ورفض القرار القضائي الصادر ضد دكتور فتوح

[35] مؤسس حركة أطباء التحرير

لانتقاده العلني للجهاز وداعميه من الأطباء، هذه الوقفة التي رفض أعضاء مجلس نقابة الأطباء المشاركة فيها بالبداية، ولكن بعد التهديد بفضحهم إعلاميًا قاموا بالمشاركة فيها.

وكانت رابطة العاملين بالصحة أول من طالب في فبراير ٢٠١٤ برفع قضية للمطالبة ببدل العدوى، ولكنهم أرفقوا هذه المطالبة بضرورة التحرك على الأرض وتفعيل خطوات احتجاجية، مثل المسيرات السلمية، أو حملات جمع التوقيعات، أو الاستقالات الجماعية المسببة، لدعم هذا التحرك القانوني[36].

كما قاموا بالدعوة لـ«إيفنت» لحضور الحكم النهائي للمحكمة ببدل العدوى للأطباء في نوفمبر ٢٠١٥، والدعوة إلى يوم تضامني مع الأطباء المعتقلين في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥، والمشاركة في الانتخابات النقابية على "قائمة التحرير" التي لم يكتب النجاح لأي من أعضائها (ومن الجدير بالذكر أن من مطالب الرابطة في هذه الانتخابات أن يكون المرشح على مقعد النقيب أحد العاملين بوزارة الصحة وليس أستاذًا جامعيًا).

كما قاموا بعد ذلك بتنظيم وقفة تضامنية صباح يوم الجمعية العمومية "يوم الكرامة" في ١٢ فبراير ٢٠١٦ مع بانر كبير عليه صور الأطباء المعتقلين، للمطالبة بالإفراج عن هؤلاء الأطباء وغيرهم من الأطباء المعتقلين على خلفية سياسية،

[36] https://www.masress.com/veto/875802

وطالبوا بتحسين أوضاع السجون، وحق المعتقلين في الرعاية الصحية، ومن الجدير بالذكر أيضًا أن مجلس النقابة قام بإنزال هذا البانر بحجة أنه رمز سياسي.

قائمة التحرير

ادعم #قائمة_التحرير في انتخابات نقابة الأطباء ..

ولكن الغالب كان حضورهم على مواقع التواصل الاجتماعي، في بيانات عديدة للتضامن مع الأطباء، والصيادلة، والتمريض، وحتى العمال الذين يعملون في ظروف غير آمنة صناعيًا، وعمال النقل العام في الدفاع عن حقهم في الإضراب، وعمال الترسانة البحرية ضد محاكمتهم عسكريًا، والصحافيون ضد اقتحام الأمن لمقر نقابتهم وفض الاعتصام بالقوة، وضد غلق مركز النديم، وبيانات أخرى ضد تحرير سعر الدواء، وضد نظام التأمين الصحي المعيب، وحتى بيانات للتضامن مع القضية الفلسطينية، ومع تحركات تجمع المهنيين في السودان. كما

طالبت الرابطة في أكثر من بيان بتشكيل تجمع مصري للمهنيين للوقوف في وجه تغول السلطة، وبطشها بكل الحقوق والمكتسبات والحريات النقابية والسياسية، ونشر عضويتها عدة مقالات وقاموا بمداخلات تلفزيونية للتحدث بشأن بعض القضايا، مثل التعليق على مادة الصحة بالدستور[37]، انتقاد مشروع قانون المستشفيات الجامعية[38]، ومشروع قانون التأمين الصحي الجديد[39]، وقرار تحرير سعر الدواء، وبيزنس الصحة في مصر[40].. الخ، وأخيرا قدمت الرابطة اثنين من المعتقلين، ثم تدريجيًا توقف نشاطها، إلا من بعض المقالات الفردية على مواقع التواصل الاجتماعي.

[37] https://revsoc.me/politics/ldstwr-ljdyd-wwhm-zyd-myzny-lsh/
[38] https://revsoc.me/workers-farmers/33336/
[39] https://revsoc.me/economy/35632/
[40] https://revsoc.me/economy/34097/

يوم الكرامة

لا يمكن قراءة كل ما سبق بمعزل عن الوضع السياسي العام، فبعد ٣٠ يونيو مباشرة كان الاستقطاب قائمًا على العداء للإخوان، وكان من يطلق عليهم اسم قوى مدنية، بالإضافة إلى نقابيين معروفين مثل كمال أبو عيطة من الداعمين لنظام ٣٠ يونيو، أعضاء في حكومة الببلاوي، ومن الجدير بالذكر أن منصب وزارة الصحة عُرض على د. منى مينا المتحدث الإعلامي لأطباء بلا حقوق وعضو مجلس النقابة العامة بعد ٣٠ يونيو بأيام في الحكومة نفسها، ولكن أغلبية أعضاء الحركة صوتوا لصالح رفض المنصب (كان موقف المجموعة الراديكالية الرافض تمامًا لتولي عضو بالحركة أي منصب في هذه الحكومة هو الذي رجح قرار الرفض، وجرى فصل هذه المجموعة بعد هذا الموقف بشهور قليلة كما سردنا سابقًا).

أقرت حكومة الببلاوي قانون منع التظاهر، ورفعت مدة الحبس الاحتياطي، وأعطت الأمر بفض اعتصام رابعة والنهضة، وكل الانتهاكات التي ارتكبت ضد الإسلاميين بهذه الاعتصامات وغيرها. وبالطبع امتد هذا التحالف وألقى بظلاله على أداء مجلس نقابة الأطباء في الشهور الأولى، حتى لو ادعى الحياد، فصمت المجلس بشكل شبه كامل عن الانتهاكات وفض المستشفيات الميدانية بالقوة واعتقال الأطباء والنقابيين، وعلى مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمعتقلين بالسجون حتى لو كانوا من الأطباء، ورجح النهج التفاوضي والقضائي والقانوني في التعامل مع مشكلات الأطباء ومظالمهم بين النقابة والحكومة،

وتعمد تثبيط أي محاولات للتصعيد المطلبي ضد الحكومة، وقد سردنا في السابق موقف المجلس من إضراب ٢٠١٤ م، كما أنه رغم صدور حكم محكمة ببدل عدوى ١٠٠٠ جنيه للطبيب في نوفمبر ٢٠١٥، لم يقم المجلس بالدعوة لجمعية عمومية لحشد الأطباء على تصعيد مناسب للضغط على الحكومة من أجل تنفيذ الحكم الذي طعنت وزارة الصحة عليه، وأكتفى بالدعوة لهاشتج #نفذوا- بدل - العدوى و #أنقذوا- بدل - العدوى.

ملاحظة ١: ما حدث لا يختلف كثيرًا عما قام به الإخوان بعد الثورة مباشرة إلا في حجم الدماء، فكما انعكست التحالفات السياسية للإخوان على أداء مجلس النقابة، سواء مع المجلس العسكري، أو بعد وصول محمد مرسي للحكم، انعكس تحالف القوى المدنية مع المجلس العسكري في أداء مجلس النقابة الجديد أيضًا.

ملاحظة ٢: بمجرد تحقيق تحالف بلا حقوق الانتخابي الأغلبية داخل المجلس في ٢٠١٣ م اختفى من المشهد اسم "أطباء بلا حقوق" وأعلن عن حل الحركة وحلت محلها "قائمة الاستقلال" (استخدم هذا الاسم انتهازيون وفلول الحزب الوطني في مواقع أخرى) ليحل هذا التحالف الانتخابي محل الكيان النضالي السابق عليه في دلالة واضحة.

مع انتخابات أكتوبر ٢٠١٥ م التي حققت فيها قائمة الاستقلال أغلبية ساحقة، كان هناك في العمق تحالف من نوع جديد يتشكل داخل المجلس، فالقيادة القديمة صاحبة التاريخ النضالي الطويل، رأت بعدما تخلصت من قواعدها الأكثر راديكالية في ٢٠١٣ (الأمر الذي خلق حالة كبيرة من الفراغ)، ضرورة سد الفراغ بتحالف جديد يضم قطاعات من الأطباء سهلة الانقياد، وتفتقد للتجربة النقابية والخبرة النضالية الطويلة، والأهم الرؤية السياسية الشاملة، وهو ما عزز من قوة الجناح البيروقراطي والانتهازي داخل المجلس، ليتصدر المشهد د. حسين خيري ود. أسامة عبد الحي، وهم أساتذة جامعة معادون لفكرة الإضراب، إلى جوار د. منى مينا ود. إيهاب الطاهر العاملين بوزارة الصحة والمؤيدين القديمين لفكرة الإضراب، جرى هذا في الوقت الذي كانت فيه تحالفات ٣٠ يونيو على المستوى السياسي العام قد تفككت نسبيًّا، وجرت الإطاحة بالجناح السياسي المدني من الحكومة، وبدأت التهديدات الصريحة والمبطنة للنقابيين، مما خلق فتورًا في العلاقة بين النظام والجناح الإصلاحي الذي شارك في ٣٠ يونيو وامتداده داخل نقابة الأطباء والمتمثل في "قائمة الاستقلال"، هذا الفتور كان يحتاج بعض الضغط المحسوب لتحريكه بما لا يخلق صدامًا كبيرًا مع السلطة، بحجة أنه يجب ألا نهز المركب حتى لا يعود الإخوان. وكانت هذه هي الصورة لحظة أحداث مستشفى المطرية (دار الحكمة يسيطر عليه تحالف بيروقراطي وانتهازي، ولحظة جفوة شديدة بين القوى المدنية المشاركة في النظام الجديد).

أما على مستوى قواعد الأطباء في المستشفيات، فقد كان لتراكم النضال لسنوات أثر كبير في الارتفاع بمستوى وعي عموم الأطباء حول مفهوم العمل النقابي، بجانب تزايد حدة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الطبيب بوصفه جزءًا من المجتمع، كما شكَّلَ توحش الداخلية حافزًا قويًّا آخر خاصةً مع تزايد حالات تعدي أفراد الداخلية على الأطباء، بقتل طبيب الإسماعيلية البيطري، ثم قتل طبيب الفيوم، واعتقال الطبيب أحمد سعيد، والطبيب طاهر مختار، كل هذا خلق حالة تراكمية من الغضب، وكانت أحداث مستشفى المطرية هي الشرارة التي فجرت هذا كله.

حيث انه في تمام الساعة الثانية مساء يوم الخميس ٢٩ يناير ٢٠١٦ اقتحم اثنان من أمناء الشرطة التابعين لقسم المطرية المستشفى، وقاموا بالاعتداء على إثنين من الأطباء بها هما د. أحمد محمود ود. مؤمن عبد العظيم بعد رفضهما عمل محضر طبي كاذب لأحدهما وتسجيل إصابة غير حقيقية به، ثم اقتياد الطبيبين إلى قسم المطرية إمعانا في التنكيل بهما، مما دفع أطباء المستشفى للإضراب وإغلاق قسم الطوارئ.

لينفجر غضب عموم الأطباء، وتتم الدعوة لجمعية عمومية تاريخية في ١٢ فبراير ٢٠١٦، حضرها أكثر من ١٠ آلاف

طبيب، تظاهروا قبلها أمام دار الحكمة ضد الداخلية دون تصريح، في تحد صارخ لقانون منع التظاهر.

ولكن في المقابل، وجدنا د. حسين خيري نقيب الأطباء يهدد من فوق منصة الجمعية بالاستقالة من منصبه في حال تم التصويت لصالح قرار الإضراب الجزئي المفتوح، ليس هذا فقط، بل عبر بنفسه إلى الجانب الآخر من الطريق قبل انعقاد الجمعية العمومية بدقائق لإلقاء التحية على قيادات الداخلية التي تحاصر مقر النقابة، وعندما ارتفع صوت هتاف الحضور بالقاعة "الداخلية بلطجية"، أخرستهم المنصة بالهتاف "مهنية.. مهنية" حتى توقف الهتاف المعادي للداخلية من الحضور، وحتى قبل الجمعية لم يصدر أي بيان من النقابة بخطوات تصعيدية واضحة ليتم التصويت عليها، فرغم إعلان مجلس النقابة، ربما تحت ضغط الغضب الكبير لعموم الأطباء، الوقوف بجانب أطباء مستشفى المطرية وحقهم في الامتناع الاضطراري عن العمل لحين اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه بلطجة أمناء الشرطة وحماية المستشفى بشكل حقيقي، وتوجه وفد من النقابة إلى مكتب النائب العام للمطالبة بفتح تحقيق فوري في القضية، إلا أن معظم أعضاء المجلس كانوا في حالة تردد حول كيفية التصعيد وطبيعة المطالب التي سوف يجري طرحها على الرأي العام في الجمعية العمومية القادمة، كما كان يسيطر عليهم هاجس العداء للإخوان، وضرورة ألا نهز المركب ونصطدم بالحكومة حتى لا يعودوا، وللأسف ما حدث هو أن دفعت قيادة الجمعية العمومية ونقيب

الأطباء القرارات في اتجاه بعيد عن الإضراب والصدام مع الحكومة، لينتهي الأمر باتخاذ قرار تقديم العلاج المجاني بالكامل، دون العمل على وضع آليات أو لجان أو خطة حقيقية لتنفيذه.

في البداية رجَّ الحكومة بشدة مشهد التجمع الكبير للأطباء وهتافهم ضد الداخلية، مما دفعها إلى تحديد موعد للقاء أعضاء مجلس النقابة مع رئيس الوزراء، وهو ما جرى التراجع عنه لاحقًا واستبداله بلقاء مع وزير الصحة، وهو ما جرى التراجع عنه أيضًا بعدما تكشَّف للحكومة يومًا بعد يوم مدى ضعف القرارات التي صدرت عن الجمعية العمومية، وتردد مجلس النقابة وعدم جديته في التصعيد ضدها، وإن جل ما يريده المجلس هو المسار القضائي والحصول على حكم ضد أمناء الشرطة كحد أقصى وفقط. ومن ثم تجاهلت الحكومة الأمر بشكل واضح، كما جاء قرار الرئيس بالتجديد لوزير الصحة الذي حولته الجمعية العمومية للجنة آداب المهنة، تتويجًا لهذه الاستهانة، ليصل الحال إلى عزوف الأطباء عن حضور جمعية ٨ أبريل من العام نفسه في رسالة رمزية لمجلس النقابة.

ملاحظة ٣: عند مقارنة بين الجمعية العمومية الحاشدة في ٢٠١٢ والتي أقرت الإضراب، بجمعية يوم الكرامة ٢٠١٦ التي تمخضت عن قرار العلاج بالمجان، نجد تضاعف أعداد الأطباء المشاركين في الجمعية من ١٥٠٠ في ٢٠١٢ إلى ١٠ آلاف

طبيب في ٢٠١٦، ورغم ذلك لم يتم إقرار الإضراب!! ويرجع ذلك لعدة عوامل، أولها ان المناخ العام كان عقب ثورة مضادة، وثانيا انه كان قد تم حل أطباء بلا حقوق وفصل عضويتها النشطة وبالتالي لم تكن موجودة بنفس القوة بين جموع الأطباء لحشدهم على قرار الإضراب، ثالثا ضعف رابطة العاملين بالصحة بعد اعتقال وعدم تفرغ معظم عضويتها، وأخيرا عدم وجود ممثل حقيقي للإضراب على المنصة حيث كان معظم تركيبة المجلس رافضة أو على لأقل غير محبذة لفكرة الإضراب والصدام مع الحكومة، وبالتالي جاء قرار العلاج بالمجان والذي جاء باقتراح عشوائي من أحد الحضور، وكان مسمى براق، ولكنه دون آليات حقيقية لتنفيذه كما سنعرض في ملحق ٣.

ملاحظة ٤: على عكس التراث النضالي لبلا حقوق الذي كان ضمنا يحارب الفصل التعسفي بين النقابات العمالية والنقابات المهنية، هذا الفصل الذي تحاول الدولة الترسيخ له، ارتفع الهتاف من فوق المنصة (مهنية.. مهنية) للتأكيد على تبني المنصة أو على الأقل استسلامهم لرؤية الدولة حول طبيعة نقابة الأطباء.

وسنكتفي بهذا القدر من عرض تاريخ نقابة الأطباء، ونتوقف عند هذه اللحظة المفصلية في تاريخ نقابة الأطباء، وهي "يوم الكرامة" باعتباره يوما فارقا في تاريخ العمل النقابي للأطباء، بعد فشله فقد الأطباء الثقة إلى حد بعيد في جدوى العمل النقابي والخلاص الجماعي وساد منطق الخلاص الفردي، فتدفق سيل

من استقالات الأطباء بشكل فردي وغير منظم من وزارة الصحة تمهيدا لهجرتهم للعمل بالخارج، ففي ٢٠١٦ استقال ١٠٤٤ طبيب من مستشفيات وزارة الصحة، وفي ٢٠١٧ استقال ٢٠٤٩[41]من مستشفيات وزارة الصحة، وفي ٢٠١٨ استقال ٢٣٩٧ طبيب من مستشفيات وزارة الصحة، وفي ٢٠١٩ استقال ٣٢١٢ طبيب من مستشفيات وزارة الصحة، وفي ٢٠٢٠ استقال ٢٨٥٤ طبيب من مستشفيات وزارة الصحة، وفي ٢٠٢١ استقال ٣٤٧١ طبيب من مستشفيات وزارة الصحة، ليترك اكثر من ٦٢٪ من الأطباء العمل رسميا بالحكومة وفقا لتصريحات د. احمد حسين عضو مجلس النقابة السابق[42]. كما ضعف نفوذ مجلس النقابة، ليس فقط أمام جموع الأطباء، ولكن حتى أمام الحكومة ومؤسساتها، فصار التهجم على عضوية مجلس النقابة إعلاميا شيء متكرر ومعتاد، ووصل الأمر الى حصار النقابة بالأمن، ومنع عضويتها من الدخول لعقد مؤتمر صحفي إبان أزمة كورونا في يونيو ٢٠٢٠ [43].

[41] كتاب زمن الكورونا د خالد عبد الرحمن

[42] https://www.facebook.com/100001098505566/posts/4594124200634151/?d=n

[43] https://m.arabi21.com/Story/1281989

ملحق ١

لن نصمت ولن ننحاز - بيان للأطباء
كفانا هوانا

تعرض الاطباء في الفترة الاخيرة كباقي فئات الشعب المصري لسيل لا ينتهي من الانتهاكات ومصادرة الحريات والتنكيل من قبل السلطة الحاكمة، فعلي سبيل المثال لا الحصر

- تم القبض علي زميلنا الدكتور احمد الفراش (الناشط النقابي وعضو حركة اطباء بلا حقوق) بداخل جامعه المنصورة وتم تلفيق التهم له بسبب نشاطه الحقوقي والسياسي

- تم القبض علي الدكتور جمال عبدالسلام (الامين العام للنقابة العامة للأطباء) وذلك نظرا لانتمائه السياسي ونشاطه الاغاثة

- تم القبض علي العشرات من اعضاء مجالس النقابات الفرعية للأطباء والعديد من النقباء بسبب انتمائهم السياسي واثناء قيامهم بالتظاهر أو الاعتصام

تم القبض علي العديد من أساتذة وطلبة كليات الطب اثناء قيامهم بحقهم الدستوري بالتظاهر السلمي وبسبب انتمائهم السياسي

- قامت قوات الجيش والشرطة بالاعتداء علي المستشفيات الميدانية في اعتصامي رابعة و النهضة وتعرض العشرات من زملائنا الأطباء للقتل أو الإصابة في ملابسات خطيرة لم يتم التحقيق فيها حتى الأن ، هذا بخلاف ما حدث من اعتقال العشرات من الأطباء العاملين بتلك المستشفيات الميدانية

- اقتحمت قوات الامن مبني المدينة الجامعية لجامعة الازهر وقُتل خلال الاقتحام الدكتور عبد الغني جودة (طالب بالفرقة السادسة بكلية الطب)

وقد اعتادت قوات الامن الاعتداء على المستشفيات الميدانية والمستشفيات العامة منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، بالرغم من كون هذه المستشفيات محميه بالاتفاقات والمواثيق الدولية حتى في أوقات الحروب، ولكن في الاربعة أشهر الاخيرة لاحظنا تصاعد هذه الانتهاكات، حتي اصبح بإمكاننا الادعاء أنها كانت عن عمد أو ممنهجة

وفي ظل نقابة عامة للأطباء منحازة سياسيا الى فصيل معين، ولا تدافع الا عن من ينتمي الى هذا الفصيل، وفي ظل صمت

رهيب من الحركات النقابية الطبية الكبيرة فإننا - الموقعون على هذا البيان - لن نصمت ولن ننحاز، ولكن نعلن إدانتنا الواضحة لهذه الانتهاكات الصارخة، ونذكر النقابة العامة للأطباء وجميع الحركات النقابية الطبية، بأن حياة وكرامة الطبيب خط احمر، وأن وظيفة النقابة ليست تقديم الرحلات والدورات التعليمية فقط ، وأننا لا نقبل بالانحياز السياسي للنقابة، وكذلك لا نقبل الصمت الغير مبرر للحركات النقابية المدافعة عن حقوق الاطباء، فالعمل النقابي كما نراه يتضمن الدفاع عن حقوق الاطباء وحرياتهم (النقابية والسياسية والشخصية)، بجانب تحسين ظروف عملهم ومستواهم العلمي والدفاع عنهم ضد التعسف الاداري، ونذكر باقي الحركات الطبية المطلبية بالا تكرر نفس اخطاء النقابة العامة و خيانتها لجموع الأطباء، وان تستمر في دورها بالتعبير عن جموع الاطباء بلا تمييز

كما نطالب بالإفراج الفوري عن كافة الاطباء المعتقلين من مختلف التيارات السياسية أو الغير سياسية، وندعو جميع الاطباء أن يتركوا الصراعات التي لا تخدم العمل النقابي ولا صالح المهنة جانبا، وأن نقف جميعا يدا واحدة دفاعا عن حقوقنا المسلوبة، وحرياتنا المصادرة، وكرامتنا المهانة، وان نعلي المبادئ والاهداف السامية لمهنتنا فوق التنظيمات والانتماءات المفرقة.

ملحق ٢

نص بيان «رابطة العاملين بالصحة»، الذي نُشر في ١٠ فبراير ٢٠١٦م، للدعوة ليوم الكرامة.

.....

لا يمكن الفصل بين ما حدث من جرائم ارتكبتها الداخلية متمثلة في أمناء شرطتها في حق طبيبا مستشفى المطرية عن اعتقال الطبيب طاهر مختار، عضو رابطة العاملين بالصحة، و عضو لجنة الحريات بنقابة الأطباء بتهمة المطالبة بالحرية للأطباء المعتقلين بتهم ملفقة، والمطالبة بحق السجناء في الرعاية الصحية، لا يمكن فصله عما سبقه من جرائم ارتُكبت في حق الأطباء والمستشفيات الميدانية بالمخالفة لنص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٣٩ بشأن تجريم الاعتداء على المنشآت الطبية والمستشفيات الميدانية، والذي يلزم جميع الأطراف باحترام مبدأ الحياد الطبي، وأن يجري احترام وحماية الأفراد العاملين في المجالين الطبي والإنساني، كما يشدد على ضرورة عدم الإفلات من العقاب على ما يُرتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

فهناك ما يزيد على ١٧٩ طبيبًا معتقلًا و٢٩ قتيلًا و٨٠ مصابًا، وفقًا لإحصاء موقع مصر العربية حتى يناير (كانون الثاني) ٢٠١٤م، وللأسف لم تبذل نقابة الأطباء أي مجهود حتى في حصر الأعداد، ناهيك عن التضامن معهم، كما أنه في آخر ثلاثة أشهر قتلت الداخلية الطبيب البيطري عفيفي حسني في الإسماعيلية، والطبيب البشري الدكتور محمد عوض في الفيوم،

واعتقلت الطبيب أحمد سعيد بتهمة سياسية ليحكم عليه بعامين مع النفاذ، ثم اعتقلت الطبيب طاهر مختار.

لا يمكن فصل الاعتداء على أطباء المطرية عما تفعله الداخلية في سلخانة قسم المطرية من تعدٍ وتعذيب وقتل يومي للمواطنين، لا يمكن فصله عما يحدث للصحافيين – فهناك وفقًا لنقابة الصحافيين ٣٠ صحفيًّا معتقلًا، بالإضافة إلى صحافيين آخرين غير أعضاء في النقابة؛ إذ تقدَّر منظمات حقوقية ارتفاع عدد الصحافيين المعتقلين بمصر إلى ١١٠ صحافيين وإعلاميين. هذا غير ٧٠٠ صحافي مفصول بتهمة الممارسة المهنية للعمل الصحفي.

لا يمكن فصله عما يحدث للمحامين من اعتداءات على يد الداخلية، وكلنا يذكر ما حدث لمحامي البحيرة ومحامي شبرا الخيمة وغيرهم كُثُر، لا يمكن فصله عما يحدث للعمال من فصل تعسفي، كما حدث لكمال الفيومي وزملائه ومن اعتقال، كما حدث مؤخرا مع العامل «سعيد شحاتة»، أحد عمال الشركة العربية للغزل والنسيج «بوليفار»، ومن قتل كما حدث للعامل «هشام رمضان» بشركة أسمنت العريش، والذي قُتِلَ برصاص الجيش في موقع عمله، لا يمكن فصله عن مقتل المواطن طلعت شبيب من جراء التعذيب الذي تعرض له على أيدي قوات الأمن داخل أحد أقسام الشرطة بمحافظة الأقصر.

لا يمكن فصله عن عشرات الآلاف من المعتقلين في سجون الاستبداد العسكري.

فما حدث من أميني الشرطة هو عرض متكرر لمرض عضال يجتاح حياة الشعب المصري بشكل لا يفرق بين كون الأطباء داخل المستشفيات أو خارجها، كما أنه لا يفرق بين الأطباء وبين باقي قطاعات الشعب المصري من صحافيين ومحامين وعمال وغيرهم.

فنحن نرى أن الفصل بين ما هو نقابي وما هو سياسي ليس إلا وهمًا تروج له الدولة والبيروقراطية النقابية لفصل النقابة عن المجتمع وهو في تقديرنا تجزئة ما لا يتجزأ وفصل ما لا ينفصل.

لذا فإن مواجهة مثل هذه الجريمة لن يكون بإجراء واحد بسيط ومباشر مثل محاكمة أمناء الشرطة المعتدين (هذا لو حوكموا أصلًا في دولة "مفيش حاتم بيتحاكم")، لكن يجب أن يوضع تصور شامل عن الأزمة بناء على تشخيص سليم من أجل الوصول إلى علاج جذري لاستئصال أصل المرض، وليس الاكتفاء بمعالجة الأعراض؛ ولهذا نقترح:

أولًا: التمسك بضرورة محاكمة الجناة من أمناء الشرطة، وفصلهم من عملهم، والتمسك بإضراب مستشفى المطرية، وإعلان جدول زمني لإضراب جزئي مفتوح مع البدء في جمع

الاستقالات الجماعية المسببة، تمهيدًا لتنظيم مسيرة إلى مجلس الوزراء لتقديمها.

ثانيًا: لا بد أن نؤكد في الجمعية حق الأطباء في ممارسة كل وسائل الضغط السلمية من وقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات بوصفها وسائل للضغط من أجل تحقيق مطالبنا وصون كرامتنا داخل أماكن عملنا وخارجها.

ثالثًا: المطالبة بإقرار قانون واضح لتجريم الاعتداء على الأطباء بأي شكل مادي كان أو معنوي، وتأكيد أن المحاضر تقدم من المستشفى طرفًا، وألا يكون الطبيب طرفًا في المحضر.

رابعًا: نرى أن مجلس النقابة حاليًا ووفقًا للانتخابات الأخيرة مفوض بعمل كل ما يراه لازمًا لحماية الأطباء ومصالحهم، ولكن لزيادة في التأكيد نرى تفويض مجلس النقابة في الجمعية القادمة باتخاذ كل ما يلزم لضمان الأمان الشخصي والمهني للأطباء، بما فيه كل الإجراءات التصعيدية اللازمة لذلك وصولًا للإضراب في كل تعد جديد.

خامسًا: إن كرامة الطبيب لا تكون فقط في محل عمله، ولكنها تنسحب إلى كل ممارساته اليومية في البيت والشارع، ولهذا نطالب بإلزام النقابة بالدفاع عن الأطباء المعتقلين بتهم ملفقة في السجون، وعمل حصر سريع ودقيق بأعدادهم.

وأخيرًا، ولأن هذه الأزمة كما عرضنا لا تمس الأطباء فقط، ولكنها تمس بشكل مباشر كل قطاعات المجتمع المصري المتضرر من المسلسل المتواصل لتعسف الدولة والقتل والاعتقال العشوائي وغيرها من الممارسات الاستبدادية التي تقوم بها الداخلية، نري في هذه اللحظة ضرورة محاربة أي نزعات بيروقراطية تهدد بتفتيت الجهود بين أصحاب القضية الواحدة ضد توحش الداخلية وتمدد القبضة الأمنية، ونرى أن طبيعة ما نواجه يفرض على كل منا ضرورة التسامي فوق ذاته الشخصية والمهنية، والسعي لخلق جبهة مجتمعية ضد هذا الكابوس الذي يهدد الجميع عبر تشكيل جبهة من كل المنتسبين لاتحاد المهن الطبية، وعمل تنسيقية مع كل المتضررين من ممارسات الداخلية في نقابة الصحافيين والمحامين وغيرها من النقابات وقوى المجتمع المدني، وكل القوى السياسية المتضررة، والسعي بكل الطرق الاحتجاجية اللازمة لوقف هذا المسلسل من البلطجة التي تقوم بها الداخلية، ورفع شعار إقالة وزير الداخلية وتطهير وزارة الداخلية في القلب من هذه التنسيقية.

وقد كان للنقابة دور مماثل لذلك، ولا بد من الإشادة به عندما حشدت كل القوى النقابية في كل القطاعات المجتمعية مع كل قوى المجتمع المدني ضد قانون "خصخصة التأمين الصحي".

فكما أن مشروع التأمين الصحي يمس كل قطاعات المجتمع، فإن عسف وبلطجة الداخلية أيضًا يمس الجميع، ويهدد الأسس

الديمقراطية والمناخ الديمقراطي التي تقوم عليهما الممارسة النقابية بالكلية، وبالتالي فالوقوف ضدها هو فرض عين على كل نقابي، ولن يحدث ذلك سوى بتوحد المجتمع خلف هذه المطالب، وإعادة إحياء الحركة الاحتجاجية للمطالبة بها.

ملحق ٣

مقطع من مقال "الأطباء بين جمعيتين عموميتين" الذي نشر على بوابة الاشتراكي بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٦.

.....

لماذا انتهى قرار تقديم العلاج بالمجان إلى لا شيء؟

ربما يبدو للوهلة الأولى أن تقديم جميع الخدمات الطبية بالمجان للمواطنين هو إجراء أضعف من تنفيذ إضراب عن العمل في المستشفيات وأقل تحديًا للدولة، أو ربما هذا ما تصوره أعضاء مجلس النقابة أثناء الجمعية العمومية فتلقفوا الاقتراح هربًا من التورط في تنظيم إضراب مشابه لإضرابات الأعوام السابقة. لكن في حقيقة الأمر، فإن تفعيل مثل هذا القرار يعني ما هو أكثر بكثير من الإضراب الذي هو في

جوهره (الامتناع عن العمل) ويتجاوزه إلى العمل وفق السياسة والأهداف التي يضعها العاملون أنفسهم، بمعنى الإدارة الذاتية للمنشأة أو المؤسسة من العاملين فيها رغمًا عن الدولة، وهو في ذلك يمثل تحديًا أشد وطأة من الإضراب وأكثر قوة وأعظم تأثيرًا.

لكنه في المقابل يتطلب لتنفيذه على أرض الواقع أكثر من مجرد قرار يكتفي مجلس النقابة بإعلانه، أو وضع "بروتوكول" على الورق للاسترشاد كما حدث.

ولفهم صعوبة تفعيل مثل هذا القرار، علينا تسليط الضوء على الأشكال الرئيسية للخدمات العلاجية التي تقدمها المستشفيات الحكومية. بشكل عام ومختصر، تقدم المستشفيات الحكومية ٣ أنواع رئيسية من الخدمة: النوع الأول هو "خدمة العلاج المجاني للحالات غير الطارئة"، والمقصود بهذه الحالات هي الأمراض التي لا تشكل تهديدًا للحياة أو يُحتمل حدوث مضاعفات شديدة بسببها، ولا تتطلب التدخل الطبي الفوري. وهذه الخدمة تُقدم في ساعات العمل الرسمية نهارًا، ويتلقى فيها المريض الفحوصات والعلاج مقابل تذكرة بقيمة جنيه أو اثنين في أغلب المستشفيات، وإذا استدعت الحالة فقد يتم حجزها بالقسم الداخلي بالمستشفى تمهيدًا لإجراء تدخل جراحي أو لتلقي المزيد من العلاج.

النوع الثاني من الخدمة العلاجية هي خدمة "استقبال الحالات الطارئة والحوادث"، وهي خدمة يتم تقديمها على مدار الـ 24 ساعة طوال الأسبوع ولا تتأثر بالعطلات الرسمية، وهي تختص بالحالات التي تتطلب التدخل الطبي الفوري، وهذه الخدمة مجانية بالكامل.

أما النوع الثالث فهو الخدمة الطبية بمقابل أو "العلاج الاقتصادي"، وهي خدمة تُقدم بمقابل مادي يدفعه المريض بشكل مباشر، أو بصورة غير مباشرة من خلال التأمين الصحي أو بعد الحصول على قرار بالعلاج على نفقة الدولة.

لكن بالرغم من وجود الخدمة الطبية المجانية بشكل عام، فإن المريض قد يضطر إلى اللجوء لتلقي الخدمة بمقابل، نتيجة أسباب لا حصر لها، منها على سبيل المثال عدم توفر أنواع معينة من الأدوية أو الفحوصات في القسم المجاني، أو نفاد أنواع أخرى وعدم كفايتها، أو تكدس الأقسام الداخلية المجانية في المستشفيات وعدم وجود أَسرَّة، وغيرها من الأسباب.

من هنا يتبين بسهولة أن مجرد اتخاذ قرار بتقديم الخدمات الطبية بالمجان لا يعني أكثر من مجرد الإعلان عن الالتزام بتنفيذ القرارات الوزارية المنظمة لعمل المستشفيات الحكومية، أي لا يضيف جديدًا، إلا إذا تمت تغطية القصور في الخدمة المجانية من خلال الاعتماد على الموارد المتوفرة

في الأقسام "الاقتصادية"، وهنا تكمن الصعوبات الجمة، فالقواعد المنظمة للعمل داخل المستشفيات تفصل فصلًا تامًا ماليًا وإداريًا ودفتريًا في تقديم الأنواع السابقة الذكر من الخدمات الطبية، بمعنى أن في كل مستشفى تتواجد صيدليات ومخازن مستقلة ومنفصلة تماما للأدوية والمستلزمات المخصصة لكل نوع من تلك الخدمات الثلاث، وهي عهدة منفصلة يوقع باستلامها صيادلة وفنيون أو تمريض مختلفون لكل نوع، وبناءً على ذلك فلا يمكن لصيدلي في القسم الاقتصادي مثلًا أن يقوم بصرف دواء ما مقيد في دفاتر القسم الاقتصادي دون أن يتلقى إيصالًا أو ما يفيد بدفع المقابل المادي له، وإلا وقع تحت طائلة القانون بتهمة التبديد أو الاختلاس.

يتضح بذلك إلى أي مدى يمثل قرار (ذو معنى) بتقديم كامل الخدمة الطبية مجانًا تحديًا سافرًا للدولة وقوانينها ولوائحها، وكيف يتطلب تطبيقه سيطرة كاملة على المستشفيات، وتنحيةً تامةً لإداراتها، وهو ما يستحيل تنفيذه دون لجان إدارة بديلة قوية وثورية في كل مستشفى، وتنسيق كامل مع كل الفريق الطبي وممثليه من صيادلة وتمريض وفنيين، وحتى الموظفين، ودعاية ضارية تكسب المرضى لصالح تلك الإدارات البديلة وتحث المواطنين والرأي العام على حمايتها وعدم السماح بالتنكيل بها.

باختصار، فإن تنفيذ هذا القرار بشكل واقعي يتطلب جهدًا وإعدادًا يفوق بكثير ما يتطلبه تنفيذ إضراب على مستوى الجمهورية، وهو ما لم يلتفت له مجلس النقابة في حينه، ولم يحاول القيام به بعد ذلك، واكتفى بمجرد توجيه مكاتبات تنصح ببعض الحيل التافهة غير العملية للأطباء للإفلات من المساءلة القانونية عند تقديم العلاج المجاني للمواطنين من خلال صيدليات قسم "الاستقبال والطوارئ" الفقيرة أصلًا، دون الاقتراب من موارد الأقسام الاقتصادية، لينتهي الأمر إلى شكل دعائي مفرغ من أي مضمون، ودون أي فارق محسوس لدى المرضى أو حتى الأطباء الذين كانوا على استعداد كبير لتحدي الحكومة قبل جمعيتهم العمومية وخلالها، ثم فوجئوا بقرارات لا تعني أكثر من تنفيذ القواعد الحكومية والوزارية للعمل، ومع قيادات نقابية لم تجهد نفسها فيما هو أكثر من إرسال فاكسات بـ"بروتوكول" مكتوب للمستشفيات، وحتى هذا الأخير فطن الأطباء سريعًا إلى أنه لا يقدم شيئًا غير إيهام المرضى بأن الأطباء "يفعلون شيئًا مختلفًا" من خلال إجبار المرضى على التوجه لقسم الاستقبال للحصول على تذكرة مجانية بدلًا من دفع جنيهًا واحدًا قيمة تذكرة العيادات الخارجية، لينتهي الأمر بالأطباء بتجاهل كل ذلك بعد أيام قليلة جدًا، كما فعلت الدولة تمامًا، تاركًا لديهم قدرًا كبيرًا من الإحباط، وقدرًا آخر من الدهشة تجاه التصريحات والنسب التي كان ينشرها مجلس النقابة

عن "شيء مبهم" يتم تنفيذه بشكل ممتاز في المستشفيات تحقيقًا لقرارات الجمعية العمومية.